جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

الموضـــــــــوع:

تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة (1990 -2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: علوم مالية.

من إعداد الطالبتين:

خليف مريم

رحيم يمينة

الأستاذ المشرف:

خليل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

– سعداوي موسى	أستاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	رئيساً
– خليل عبد القادر	أستاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	مقرراً
– زاهي محمد	أستاذ مساعد (أ)	جامعة يحي فارس بالمدية	ممتحناً

السنة الجامعية: 2015 - 2016

تمهيد

في عصرنا الحديث حظي النفط كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى، بأهمية بالغة لم ينلها أي منتوج آخر طوال القرن العشرين، وقد دخلت البشرية القرن الواحد والعشرين ولا يزال البترول يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بل تعّمقت مكانته كمادة إستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات فّهوا، لا سيما في أقطارنا العربية حيث تنبع أهمية البترول من خلال توفيره لفوائض مالية هائلة وضرورية للاقتصاد.

وشهدت أسعار البترول انخفاضاً كبيراً مما شكل آثار متباينة على المستوى الدولي والمحلي، فتنوعت الآثار بين آثار سلبية على الدول المصدرة للبترول جراء انخفاض الإيرادات البترولية، وآثار إيجابية على الدول المستوردة للبترول ومشتقاته جراء انخفاض تكلفة استيراده.

وسيّتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **ماهية البترول واستخراجه؛**
- **مدخل حول سعر البترول وتأثيره الاقتصادي؛**
- **تراجع وانهيار أسعار البترول.**

المبحث الأول: ماهية البترول و استخراجه

تطورت استعمالات النفط مع التقدم الحضاري للإنسان، و لم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما حفر أودين درايك أول بئر نفطية في مدينة توتسفيل في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد النفط على 21متر من سطح الأرض سنة1857مرغم أن أول بئر للنفط تمّ حفرها في الصين في القرن الرابع حسب ما رواه ماركويولو في القرن 13م. و من خلال هذا المبحث سنعرض أهم الأساسيات حول البترول و أهميته.

المطلب الأول: مفهوم البترول و نشأته

بما أن البترول سلعة استراتيجية هامة وضرورية للاقتصاد لذا حوالنا في هذا المطلب تعريف البترول ونشأته

أولا: مفهوم البترول

النفط و البترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل و النفط مصطلح فارسي، و يعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة petroleum وهي تتكون من مقطعينPetr و تعني الصخرة، oleum و تعني الزيت بمعنى زيت الصخر، ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية نفاتا و تعني قابلية السريان، و هي عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان إلى آخر وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيمياوية مثل الأسمدة والمبيدات[1].

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986-2008)،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2009/2008، ص2.

والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهدروجين و الكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية و غير العضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به و المياه و الأملاح.

والرمال و الشمع و الكبريت، و تختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزيئي لكل منها.

كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الطبيعي) و حالة سائلة (النفط الخام) أو في شكل بخار (مكثفات)، و هي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط و الحرارة و فور وصولها إلى السطح أو تعرضها للاختلاف في الضغط، (تتحول إلى سوائل) وفي حالة صلبة (إسفلت)، و هي مواد تكونت نتيجة هروب النفط إلى السطح و تبخر المواد الخفيفة منه أو تعرضه في الأعماق لحرارة عالية أدت إلى تفحمه وهي حالة نادرة الوجود[1].

ويعُرف أيضاً على أنه مادة سائلة لا رائحة لها خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر...كما أنه مادة لزجة، وهذه اللُزوجة مختلفة حسب الكثافة النوعية للمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية المتوقعة و المحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون، فكلما زادت هذه النسبة كلما زدادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس[2].

وهناك من يعرف البترول على أنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة[3].

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] رحمان أمال النفط و التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2008، ص 178.

[3] Havard devold,Oïl and gaz prouduction hand book, an introduction and gaz production transport, ABBA oïl and GAZ,osio, 2006, p17

.

ثانيا: نشأته

أَشهر النظريات العلمية لتفسير تكوين البترول تقول أنه نتيجة تراكم العديد من الصخور المشبعة بالمركبات العضوية تحت سطح الأرض في درجات حرارة مرتفعة، وضغط شديد ولفترات زمنية طويلة تحللت تلك المركبات إلى البترول المتعارف عليها، والّذي يندفع في صورة سائلة من الآبار عند حفرها ونتيجة مرور فترات طويلة على تلك الآبار، ومع برودتها النسبية مع الوقت تحدث عملية الترسيب، فالمكونات العالية الكثافة تتجه إلى الأسفل مخلفة ما يعرف بالبترول الثقيل في أسفل البئر بينما يطفو البترول الخفيف والّذي يكون أكثر نقاء على السطح، وفي الحالات التي تكون فيها تلك المركبات قد دفنت على أعماق كبيرة فإنّ الضغط والحرارة الشديدة جداً تحولها إلى غاز طبيعي، وفي الحالات الّتي قد تكون دفنت فيها على أعماق صغيرة فإنّ عملية التحليل لا تكتمل، وتتحول تلك المركبات إلى ما يعرف بِشَال البترول وهو في الحقيقة عبارة عن صخور رسوبية مختلطة بالكير وجين، وهو خليط من مواد عضوية وبالتالي هو ليس في صورة البترول الممكن استخدامه مباشرة، ومادة الكير وجين هي إحدى المواد الأولية للبترول ويشكل الكير وجين مابين 5%إلى 25%من شال البترول، ويمكن حرق شال البترول مباشرة لتوليد طاقة حرارية لتوليد الكهرباء من محطات الطاقة، ولكنه يعتبر وقود غير عالي الكفاءة إذا ما قورن بالبترول العادي.

كذلك يوجد ما يعرف بالبترول الرملي، وهو خليط من الرمل والطمي والماء والبترول ثقيل ونتيجة غلظ قوام البترول الرملي بدرجة كبيرة فإنه يتمّ استخراجه بطرق التنجيم المتعارف عليها، أو عن طريق ضخه كسائل بعد تقليل لُزوجته باستخدام بخار الماء أو بعض المذيبات، وهذه العملية تحتاج إلى طاقة عالية، وأخيراً يوجد البترول العميق وهو كما يدل اسِمه بترول يوجد على أعماق كبيرة ويحتاج أيضا إلى طاقة كبيرة لاستخراجه[1].

[1] حاتم الرفاعي، البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، دار النهضة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص41-42.

ويستخرج نصف المنتوج العالمي للنفط تقريباً من مكامن تقع في الصخور الرملية، ويستخرج الباقي من مكامن تقع في الصخور الكلسية أو في الدولومين، والحجر الكلسي والّذي هو كربونات الكالسيوم يتكون على الغالب بواسطة النباتات والحيوانات البحرية في مياه المحيط السطحية، أما الدولومين فهو كربونات الكالسيوم والمغنزيوم فلا يزال تكوينه غير مفهوم بصورة كاملة لكنه واحد من أفضل مكونات صخور المكائن.

يجب أن تكون المسامات (الثقوب) في الصخر مرتبطة ببعضها، بحيث يتاح للنفط أو الغاز الجريان داخل الصخر، وتدعى الإنباطية بين المسامات بالنفاذية وتمثّل فقاعات الغاز في الحمم البركانية المتجمدة مسامات لا يرتبط بعضها ببعض، وتعتمد النفاذية على مربع حجم الحبة الرملية بمعامل يبلغ أربعة أمام مضاعفة حجم الرمل عشر مرات فيجعل النفاذية أكبر بمليون مرة[1].

المطلب الثاني:أهمية البترول

تكمن أهمية البترول في عدة نواحي أبرزها النواحي الاقتصادية والسياسية والحربية، مما يجعل هذا المورد يرسم إلى حدٍ كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية ونعرض هذه الأهمية كما يلي[2] :

أولا:الأهمية الاقتصادية:

نتيجة للتحولات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، تمّ التحول من الاعتماد الأساسي على الفحم الحجري إلى الاعتماد على المواد الهدروكربونية (البترول والغاز)، حيث كان 37% من استهلاك الطاقة العالمي سنة 1950 كان من النفط والغاز، وانتقلت هذه النسبة إلى65.4% سنة 2000. وتجلّت الأهمية الاقتصادية في كل القطاعات الاقتصادية.

[1] صباح صديق الدملوجي، مابعد النفط، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009، ص55.

[2] بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، الطبعة الأولى، 2006، ص21.

وتبرز هذه الأهمية في بعض القطاعات الإستراتيجية التالية[1]:

– القطاع الصناعي: يُمثل النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، وذلك لمختلف الأنواع؛

– قطاع النقل: يُعتبر النقل شريان الاقتصاد بكل فروعه، فهو يساعد على وصول السلع والخدمات وحركة الأشخاص، ويُستعمل كوقود لوسائل النقل. ويستحوذ قطاع النقل من الاستهلاك العالمي للنفط التي بلغت 61.7% سنة 2009؛

– قطاع الزراعة: أدّت مكننة الزراعة إلى ضرورة استعمال النفط، ولنتصور كيف كانت ستؤول الزراعة بدون نفط.

ثانيا: الأهمية السياسية

أصبح النفط عاملاً أساسياً مؤثراً في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والدول المستهلكة على حدٍ سواء، كما اُستعمل كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973. ولذلك تَستخدم أمريكا نفوذها السياسي في مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف دول العالم، وتؤكد الكثير من الشواهد صعوبة الفصل بين النفط والسياسة[2].

[1] خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

[2] مرجع سبق ذكره.

ثالثا: أهمية البترول على الصعيد العسكري

يقَول" اُوكتور "في كتابه إمبراطورية البترول سنة1985 من يملك البترول سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر و بفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو و بفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر ومنه نجد[1]:

1-البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:

يقُدر الطلب العسكري العالمي على البترول مابين 2.5 و4.5م/ب/ي أي ما يعادل 5%من الاستهلاك البترولي العالمي، وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويحتل الوقود النفاث (الكيروين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة، إذ تصل حصته إلى أكثر من ثلثي الاستهلاك البترولي العسكري.

2-التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية:

تُعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكثر التجهيزات العسكرية الّتي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال، وتشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة سكك حديدية، وخطوط أنابيب يعتبر خط أنابيب حلف الناتو أطول خط إستراتيجي عسكري للوقود، حيث يمتد مسافة 10000 كيلومتر في غرب أوربا وجنوبها ويخزن حوالي مليون متر مكعب.

[1] قويدر قوشاح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص32-37.

رابعا –أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي

إنّ بلدان أوربا الغربية الّتي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الّذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي ونجد فيها[1]:

1–دور البترول في قطاع المواصلات :

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم في السنوات الأخيرة، ويعتبر البنزين وقود السيارات والمازوت وقود الطائرات والبواخر، والكير وزين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة، وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2–دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية:

يُؤّمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

المطلب الثالث :طرق استخراج البترول ومشتقاته

إنّ طُرق استخراج الثروة النفطية ليست بالطرق الثابتة بل هي في تطور مستمر، يتواكب و التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم، وتتمثل في ثلاث طرق رئيسية هي:

[1] مشدان وهيبة، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي(1973-2003)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص31.

1-الطريقة الجيولوجية:

تَهدف إلى وضع الخرائط المختلفة على شكل وطبيعة الأرض، و هذا لتوضيح توزيع الصخور الظاهرة و المختبئة في باطن الأرض، وتنقسم هذه الطريقة بدورها إلى ثلاث طرق أخرى[1]:

- **طريقة المسح السطحي**: وتتّم بطريقة تقليدية باستعمال آلات التصوير و العدسات المكبرة؛
- **طريقة المسح الجيولوجي**: وهي طريق تهدف إلى وضع خرائط جيولوجية لطبقات الأرض وهذا قصد معرفة نوعية الأرض وعلاقتها مع بعضها البعض، وكل هذا قصد تحديد الثروة النفطية بشكل دقيق؛

- **طريقة المسح الجوي**: وتتّم عن طريق الطائرة، أي أن التصوير يتّم من أعلى بواسطة الطائرة، وتعتبر هذه الطريقة هي الأقل تكلفة و الأكثر ربحية للوقت حيث أنه بواسطتها يمكن إجراء مسح عام لمساحات شاسعة تشمل كل القطر.

2-طريقة المسح الجيوفيزيائية :

هاته الطريقة تعتمد علي معرفة الخصائص الجيوفزيائية لطبقات الأرض، مثل قوة الجاذبية أو الدرجة المغناطيسية أو مدى توصيل طبقات الأرض للاهتزازات الّتي تحدث بصورة اصطناعية وبدورها هاته الطريقة هي الأخرى تنقسم إلى ثلاث طرق هي[2]:

-طريقة المسح المغناطيسي: هاته الطريقة تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسي في طبقات الأرض، وبهذا فهي توضح نوعية تركيب الطبقات الأرضية، فالصخور النارية تكون درجة المغناطيسية فيها كبيرة عكس الصخور الرسوبية والتي تقل درجة المغناطيسية فيها أو تنعدم كليا؛

[1] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات:دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013،ص9.

[2] مرجع سبق ذكره، ص10.

– **طريقة المسح للجاذبية الأرضية**: بواسطة هاته الطريقة يمكن معرفة قوة الجاذبية الأرضية في منطقة معينة، ومنها تتّم معرفة كثافة الصخور الموجودة في باطن الأرض ومقدار عمرها الزمني؛

– **طريقة المسح الزلزالي أوالريزمي**: وتعتبر أهم وأفضل طرق البحث وأكثر فائدة، فهي تعتمد على إحداث هزات اصطناعية في باطن الأرض، وهذا عن طريق إسقاط ثقل كبير فوق سطح الأرض أو عن طريق تفجير ديناميت في باطن الأرض في حفرة يبلغ عمقها بضعة أمتار، وبعد عملية التفجير تنتشر موجات الضغط الناشئة عن هذا الانفجار في باطن الأرض، ويقوم الجيولوجيون باستقبال الهزات أو الذبذبات الصادرة عن ذلك من باطن الأرض ومن مسافات متباعدة بواسطة سماعات خاصة لتسجيلها ومن ثم تحليلها، من أجل تحديد شكل وتركيب الصخور.

3–طريقة المسح الجيوكميائي: تَعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكميائية للطبقات الأرضية أو الصخور المكونة لها عن طريق التصوير الإشعاعي بكا ستخدام أشعة عاما أو باستخدام الإشعاع الذري ...الخ، وتعتبر هاته الطريقة من أحدث الطرق الّتي تستخدم للكشف والبحث عن الثروة النفطية على النطاق الدولي.

إنه وبعد عملية تحديد أمكان تواجد الثروة النفطية، تأتي مرحلة الاستخراج لهذا المورد الحيوي وهذا عن طريق عملية حفر الآبار النفطية، هاته العملية والّتي تعتبر مكلفة للغاية، حيث تُستخدم فيها آلات قوية لحفر الأرض، وتتمثل أهم طرق حفر الأرض فيما يلي[1]:

–**الحفر بالدقاق** : استخدمت هاته الطريقة في بداية نشوء الصناعة النفطية، وتكون عن طريق رفع وإسقاط الدقاق على سطح الأرض لإنشاء البئر، وتتميز هاته الطريقة بتكاليفها البسيطة ولكنها غير مأمونة لأنها تبُقى فوهة البئر مكشوفة وتعرضه للكثير من المخاطر؛

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص11.

– الحفر الـدَوراني أو الـدَوار: اُستخدمت هاتـه الطريقـة منـذ أوائـل القـرن العشـرين، وتتكـون مـن بـرج عـالي للحفـر يصـل طولـه إلى 136 قـدم وفي وسـطه الـداخلي ثُبـت عمـود للحفـر يصـل طولـه إلى 40 قـدم والـذي تنتهـي مقدمتـه بمثقـاب مـن الفـولاذ، تكـون لـه أسـنان حـادة ومدببـة، وعـن طريـق دورانهـا تحفـر الأرض، هاتـه الطريقـة تحفـر إلى عمـق يصـل أكثـر مـن 25 ألـف قـدم في باطـن الأرض وبصـورة عمودية؛

–الحفـر التُـوربني: هـي طريقـة تشـبه وإلى حـدٍ كبـير طريقـة الحفـر الـدَوراني، ولكـن الفـرق بـين طريقـة الحفـر الـدَورانِ وطريقـة الحفـر التُوربني هـي أنـه في طريقـة الحفـر التُـوربني نجـد أن عمـود الحفـر يتكـون مـن مجموعـة كبـيرة مـن الأنابيـب الحديديـة المترابطـة والّـتي يصـل طولهـا إلى عـدة آلاف مـن الأقـدام، ولكـن لا يـدور منهـا إلا الجـزء الأخـير المتصـل بمثقـاب الحفـر، والّـذي يتصـل بتِـوربين يـدور بسـرعة هائلـة وتتميـز هـذه الطريقـة أيضـاً بأنهـا لا تحفـر بصـورة عموديـة فقـط، بـل إنهـا تحفـر بصـورة مائلـة تصـل حـتى زاويـة ميـل 70 درجة.

المبحث الثاني: مدخل حول سعر البترول وتأثيره الاقتصادي

عَرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي و أنواعه بالإضافة إلى طرق تسعير البترول و علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية السعر البترولي

لسعر النفط عدة تعاريف كما له عدة أنواع وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا المطلب.

أولا – مفهوم السعر البترولي :

هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معه أو يتساوى معه، أي قد يكون السعر أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإنّ السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ثانيا – أنواع أسعار البترول:

من أبرز هذه الأنواع نجد[1] :

1–السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة من قبل شركة ستا ندر أويل؛

2–السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع.

[1] السعيد رويجح، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص ص3-4.

و السعر المتحقق هو فعلياً عبارة عن السعر المعلن ناقصاً الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهرت الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

3- سعر الإشارة أو المعول عليه:

إنّ سعر الإشارة هو سعر متوسط بين السعر المعلن و المتحقق، ظهر هذا السعر البترولي في السوق البترولية الدولية في فترة الستينيات من القرن العشرين نتيجة لعقد اتفاقيات بترولية جديدة في الفترة المذكورة كاتفاقية المشاركة والمقاولة بين العديد من الشركات الأجنبية البترولية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول البترولية الشرق أوسطية بصورة خاصة، مع العلم أن هذا النوع من الأسعار قد طبق في الكثير من الدول البترولية على غرار الجزائر من خلال الاتفاقية المعقودة بينها وبين فرنسا في سنة 1965، وكذلك بين فنزويلا و شركات بترولية أجنبية في عام 1967.

4- سعر الكلفة الضريبية : إنّ هذا السعر يعني تجسيد لقيمة الوحدة البترولية بمقدار نقدي محدد في زمن معلوم مستنداً على كلفة إنتاج الوحدة البترولية ، مضافاً إليها ضرائب ورسوم مختلفة وفي الواقع فإنّ هذا السعر متداول داخل البلد وغير المتداول على النطاق الخارجي أو العالمي.

5- السعر الفوري: إنّ هذا السعر يعني تجسيد قيمة الوحدة البترولية بوحدات نقدية معلومة خلال زمن محدّد، كما أن السعر الفوري ليس مستقراً بسبب ارتباطه بمقدار الاختلال وعدم التوازن بين العرض و الطلب البترولي[1].

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول: الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص35.

6- السعر الرسمي أو الإداري : هذا السعر يعُبر عن قيمة الوحدة البترولية الخام في زمن محدد بوحدات نقدية معلومة ومحدّدة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية، برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسمياً من قبلها في تلك الفترة وما تلاها، و المحددة من قبلها ووفقاً لمعاييرها الّتي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية وعادلة لتحديد قيمة أسعار البترول في السوق الدولية [1].

7- **السعر الترجيعي** : يقُصد به التعبير عن قيمة الوحدة البترولية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحدّدة، على أساس متوسط أسعار المنتجات البترولية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير و هامش ربح التكرير وكلفة نقل النفط، مع العلم أن هذا النوع من السعر ظهر في السوق الفورية لتبادل السلع البترولية في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بين العديد من الأطراف النفطية المتعاملة في هذا السوق؛

8- **السعر الإرجاعي** : هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية محدّدة على أساس السعر الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي، ظهر في السوق الفورية الآجلة أي سوق المضاربة في نهاية عقد الثمانينات و أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين؛

9- **سعر المقايضة البترولي** : هو تعبير عن قيمة الوحدة البترولية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محدّدة بالاستناد على سعر يكون أقل من السعر الفردي أو الرسمي أو يكون هو السعر المتحقق، كما أن هذا السعر ظهر نتيجة وجود فائض من العرض البترولي في السوق الدولية في فترة نهاية الثمانينات من القرن العشرين

[1] سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، ملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر و الحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 28-2015/10/29.

وهو يتداول في السوق الفورية من أجل تسهيل عمليات التبادل السلعي النفطي بالاستناد على الأسعار الفورية من جانب و الأسعار الرسمية الإدارية من جهة أخرى، وبصورة تقل عنهما في مقداره النقدي لذلك يكون ممثلا للسعر المتحقق البترولي[1].

المطلب الثاني : طرق تسعير البترول

البترول سلعة من السلع يتحدّد سعرها في الغالب نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب على هذه السلعة، ومن ثمة هذا التفاعل يحدّد سعر معين تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة وبذلك تتحدّد حالة التوازن.

1- تسعير البترول قبل التصحيح السعري1973: تميزت هذه المرحلة بإنفراد شركات البترولية العالمية الكبرى بتحديد سعره على اعتبار ذلك من أسس استمرارها ورخائها، ومن أهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعات المختلفة حيث يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل فرعية[2]:

أ- التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة : كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية هي أكبر منتج ومصدر للبترول، وبذلك تأثرت أسعاره خلال هذه المرحلة إلى حدٍ بعيد بنواياها وسياساتها ومصالحها، وكانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم تتحدّد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة، حيث كرست اتفاقية كَناكري سنة 1928 و الّذي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى و الّتي أكدت على هذه الطريقة في تحديد أسعار البترول بموجب أسعار خليج المكسيك؛

[1] بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] حيولة إيمان، انهيار أسعار النفط العالمية "الأسباب و التحديات"، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 7-2015/10/8.

ب– التسعير حسب نظام نقطتي الأساس: اِستمر نظام نقطة الأساس الوحيدة (خليج المكسيك) مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد، ولكن هذا النظام في التسعير انهار إثر تنبيه البحرية البريطانية ومارست الضغط على الشركات الّتي لم تجد مفراً من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول وُلّحِد سعر البترول في" عبدان "(إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك، ومنذ ذلك الوقت أصبحت للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس: خليج المكسيك و الخليج العربي مع تبادل السعر في كلتا النقطتين، ويمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعيرية للأسعار البترول الخام فيما يلي[1] :

– قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبته من استهلاك واسع للبترول؛

– التزايد الواسع و الكبير لمكانة و أهمية الشرق الأوسط عالمياً ونفط الخليج العربي خاصة في السوق البترولية الدولية.

ج– التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار :

كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة وضغط الرأي العام على حكوماتها لتحسين شروط التعامل مع البترول، لتأكيد حقها في جني ثر واتها البترولية ولتضع حداً للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى من أهم الصناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل كلها من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم، ثمّ جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959و 1960 لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفاً موحداً تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك " لمنع أسعار البترول من الانخفاض مجدداً، على أن يتم تحديد السعر بالتشاور مع الشركات وبين الدول المنتجة.

[1] حيولة إيمان، مرجع سبق ذكره.

2-تسعير البترول بعد التصحيح السعري بعد 1973: في ظل الأوضاع سابقة الذكر كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر حيث كان ذلك نتيجة السياسة الخاصة بتسعير البترول الّتي تميزت بما يلي[1]:

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول الّتي تمتلك منابع البترولية، ولكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترولية؛

- لم تواكب أسعار البترولية التغيرات في المستويات العامة للأسعار.

أَخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر البترولي الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية، وقد قامت باتخاذ قرار جَماعي حول زيادة سعر البترول من 3.5 دولار للبرميل في أوائل سنة 1973 إلى 10.34 دولار للبرميل ابتداء من سنة 1974،إنّ هذا التغير في الأسعار كان نتيجة لمجموعة من العوامل، والّتي جعلت الموقف لصالح الدول المصدرة للبترول الّتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- أثبتت المواجهة الأخيرة بين منظمة الأوبك و الشركات البترولية، على قوة الدول المصدرة وصلابة الدعامات الّتي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، وعلى ضعف الشركات البترولية وأكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة؛

- أدى الوعي البترولي إلى تنبه الدول المصدرة للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار البترول، وبالنظر إلى الأهمية الحيوية في اقتصادياتها وكذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة؛

[1] حيولة إيمان، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع السابق.

– اتساع الفجوة بين العرض و الطلب العالمي على النفط وبالتالي تفاقم أزمة الطاقة وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من البترول، إلا أن تعارض مصالح بعض دول الأعضاء في الأوبك وتوتر العلاقات بين بعضهم من جهة، و المنافسة القوية للدول غير الأعضاء من خلال زيادة مستوى العرض وإغراق سوق البترولية من جهة أخرى، حالة دون سيطرة هذه المنظمة على التسعير وفتح المجال لتفاعل قوى العرض و الطلب في تحديد أسعار البترول العالمية.

المطلب الثالث: علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية

لِسعر البترول علاقات متشابكة مع الكثير من المتغيرات الاقتصادية، سنركز على بعضها في هذا المطلب لأهميتها في الدراسة.

أولا: سعر البترول و التضخم : تقلبات أسعار البترول تعمل على تعقيد مهام واضعي السياسات الاقتصادية في كل الدول، فارتفاع التضخم خلال سنوات السبعينيات يرجع في جانب منه إلى الارتفاع السريع في أسعار البترول، و الانخفاض الطويل في معدلات التضخم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تزامن بدوره مع الانخفاض في أسعاره، ومن ثم يتضح مدى الارتباط بين تغيرات أسعار البترول و التضخم.

وعموما فإنّ العلاقة بين أسعار البترول والتضخم هي علاقة طردية، فهذه الأخيرة تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية[1].

ثانيا : سعر البترول و الدولار :

يقَوم سعر البترول في كل دول العالم بالدولار الأمريكي، والعلاقة بينه و بين الدولار معقدة ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار البترول، يسهم ارتفاعه في تخفيض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات البترول الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

[1] زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري نموذجاً، مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2010-2011، ص82.

كما أن فك هذه العلاقة يتطلب إما تسعير البترول بغير الدولار، أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على البترول وكلا الحلين غير وارد في المستقبل المنظور، حتى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، حيث أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية، لا يمكن فصلها لأن الحلول المتمثلة في تسعير البترول بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على البترول غير ممكن حاليا[1].

ثالثا: علاقة سعر البترول بالتنمية الاقتصادية :

من الناحية النظرية كلما زادت الثروة البترولية لبلد ما زادت ثروة المجتمع وقدرته الإنتاجية ونصيب الفرد من الدخل الوطني، لأنّ حجم الناتج المحلي الإجمالي دالة في عنصر العمل، رأس المال التطور التكنولوجي، ودالة متزايدة كذلك في عنصر الأرض (الّتي يدخل ضمنها البترول)، كما أن عمليات التنمية الاقتصادية تعتمد على الاستخدام المكثف للطاقة و المعادن بما فيها البترول، لذلك فكلما كان البلد منتجا للبترول أصبحت عملية التنمية الاقتصادية فيه أيسر من غيره، سواء من خلال الاعتماد على البترول ومشتقاته في مشاريع التنمية أو من خلال توضيح عوائد البترول لتمويل برامج التنمية فيه، وهنا يتضح أنه كلما ارتفعت أسعار البترول تتوفر لدى الدول الموارد المالية اللازمة للقيام بالتنمية الاقتصادية، لكن من الناحية العملية تشير الدراسات الميدانية إلى أن التنمية في البلدان غير البترولية أسرع بأربعة أضعاف منها في البلدان البترولية الّتي تعتبر أكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية، مما يجعل العلاقة بين وجود الثروة البترولية و التنمية الاقتصادية سلبية.

[1] أنس فيصل حجي، "في سبيل الثقافة النفطية: العلاقة بين الدولار والنفط "، تاريخ الإطلاع 2016/02/12، على الموقع:
www.elaf.com/economic

لأنّها ترتبط بسوء تخصيص العوائد البترولية لبرامج التنمية وتراجع القطاعات الاقتصادية المنتجة رغم ارتفاع أسعار البترول بما يعرف بالمرض الهولندي، حيث أن البلدان الّتي تتمتع بموارد طبيعية تنمو بوتيرة أبطئ من غيرها[1].

[1] كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر و الحلول "، جامعة المدية، الجزائر، 28-2015/10/29.

المبحث الثالث:تراجع وانهيار أسعار النفط

تَتسّم السوق الدولية للبترول بعدم استقرار أسعارها وكثرة تقلباتها، بسبب تأثرها بالعديد من العوامل، فهي تواجه خطر واحد مشترك وهو خطر سعر البترول، و التقلبات في أسعار البترول أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي وهذا ما سندرسه في هذا المبحث.

المطلب الأول:تقلبات أسعار البترول والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه

اختلف سعر البترول في السوق الدولية خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون تبعاً لاختلاف هيكل السوق البترولية، ولقد كان سعر البترول الخام هو السعر المعلن الّذي تحدده الشركات الاحتكارية، والّذي كسب استقرار بعد اتفاقية سنة 1928 المعقودة بين الشركات البترولية الاحتكارية، واستمر العمل به حتى 1973. حيث ظهرت لأول مرة منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، وباستبعاد أثر العوامل غير الاقتصادية على أسعار البترول فإنّ الأوبك كانت تمثل القائد السعري في سوق احتكار القلة للمنتجين البتروليين.

وعلى الرغم من كل المحاولات الّتي تقوم بها الأوبك لتحقيق استقرار سعري يخدم بشكل رئيسي الدول الأعضاء المنتجة للبترول في المنظمة دون أن يخل بالتوازن الاقتصادي الدولي، إلا أنّها شهدت العديد من مواقف الضعف لاسيما في السنوات الأخيرة.

ويعزى ذلك إلى العوامل التالية[1]:

-اختلاف دول الأعضاء في الرأي تجاه بعض القرارات والمواقف الدولية بسبب تعرض البعض منهم إلى ضغوطات سياسية؛

[1] عماد غزازي، تراجع وانهيار أسعار النفط، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 28-2015/10/29.

انخِفاض نسبة مساهمة إنتاج "الأوبك"إلى الإنتاج العالمي، حيث قدرت ب33 %من حجم السوق البترولية في سنة 2004، ويعود ذلك إلى تزايد إنتاج البترول في الدول خارج المنظمة؛

-ارتفاع وتيرة الأزمات السياسية والعسكرية لاسيما في المناطق الرئيسية لإنتاج البترول.

إنّ سعر البترول لا يحدّد بعوامل اقتصادية فقط على الرغم من كونه سلعة اقتصادية، حيث تكتسب هذه السلعة أهمية إستراتيجية على الصعيد الدولي، وعليه هناك العديد من العوامل الاقتصادية والجيوساسية الّتي تؤثر في سعر البترول الخام على الصعيد الدولي أهمها[1]:

أ-من حيث الأجل الزمني:

العوامل المؤثرة في الأجل القصير :تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- معدل النمو الاقتصادي؛
- سياسات الاحتياطات البترولية للدول الصناعية؛
- الأزمات السياسية والاقتصادية.

العوامل المؤثرة في الأجل الطويل :تتمثل هذه العوامل فيما يلي :

- حجم الاحتياطي الدولي المثبت؛
- الكلفة الحدية لاستخراج البترول؛
- أسعار بدائل البترول الخام؛
- التطور التكنولوجي في مجال إنتاج الطاقة.

[1] عماد غزازي، مرجع سبق ذكره.

ب–من حيث العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانبي العرض والطلب:

العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب العرض:

- الكلفة الحدية لاستخراج البترول الخام؛
- الاحتياطي البترولي الثابت؛
- المنافسة بين المنتجين للبترول.

وبخصوص العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب الطلب:

- معدل النمو الاقتصادي؛
- مصادر الطاقة البديلة؛
- السوق الفورية.

إنّ الانخفاضات الحادة في أسعار البترول الخام، ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014 شكلت ما يمكن تسميته (الصدمة النفطية)لاسيما بعد استمرارها لمدة تجاوزت السنة، ويتوقع استمرارها لسنوات أخرى.

المطلب الثاني:أسباب ارتفاع وتراجع أسعار البترول

هناك عدة أسباب ساهمت مؤخراً في زيادة وانخفاض أسعار البترول نذكر منها:

أولاً: أسباب ارتفاع أسعار البترول

❖ **ضعف الدولار** :ساعد تراجع الدولار الأمريكي مقابل عملات رئيسية أخرى على تعزيز عمليات الشراء في مختلف السلع الأولية، حيث يرى المستثمرون أن المحاصيل المسعرة بالدولار رخيصة نسبياً، يضاف إلى ذلك تخفيض البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة، وقيام البنوك المركزية بضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لتخفيف أزمة الائتمان فصَعدِت أسعار البترول بما يقارب 40%.

- **بسبب المضاربة:** اشتدت المضاربة على البرميل في أسواق البترول سنة 2007، وفي السداسي الأول من سنة 2008 بعد تدفق رؤوس الأموال الهاربة من تداول سندات الرهن العقاري، بسبب انهيار المساكن الّتي كانت تضمنها في الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى تسجيل رقماً قياساً في سعر البرميل بلغ 147 دولار في 11جويلية 2008[1].
- **العلاقة بين العرض والطلب** :إنّ سعر البترول يتحدّد عن طريق العرض والطلب بالإضافة إلى المخزون العالمي من البترول، حيث أنه في الآونة الأخيرة زاد الطلب على البترول بسبب اختناقات مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب أعطال غير متوقعة الأمر الذي زاد السحب من المخزونات، ويضاف إليه انخفاض إنتاج الولايات المتحدة ومحاولة زيادة مخزوناتها، وانخفاض إنتاج بعض الدول الأخرى كتونس وسوريا واندونيسيا، وزيادة طلب كل من الصين والهند وبالتالي نتج عنه زيادة الطلب.
- **عدم الاستقرار السياسي**:في بعض الدول المنتجة للبترول نتيجة المخاوف التخريبية الّتي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة، كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضربها، فإن تعرضت للهجوم فإنّ أسعار البترول سترتفع أكبر لأنّ إيران تمتلك ثاني أكبر الاحتياطات العالمية، وظف إلى ذلك أن معظم إنتاج الكويت والإمارات وقطر والبحرين يمر عبر مضيق هرمز وسوف تلجأ إيران إلى إغلاق هذا المضيق إذا تعرضت للهجوم[2].

ثانياً: أسباب انهيار أسعار البترول:شهدت أسعار البترول تدهوراً حاداً بداية من شهر جوان سنة2014 حيث انتقل سعر خام برنت من 115 دولار للبرميل في 19جوان 2014، ليصل إلى أقل من 50 دولار في شهر أوت 2015، أو ما يمثل من 60في المائة من السعر.

[1] علام عثمان،آثار الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي، يومين دراسيين حول:نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في ضل تراجع أسعار النفط، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 4-2015/5/5، ص6.

[2] مصطفى بودرمة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: تحت عنوان التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008، ص ص9-10.

ويرجع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة للإنتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ حوالي 11.6 مليون برميل يومي سنة 2014 [1] وفيما يلي عرض لأسباب أخرى لهذا التراجع في أسعار البترول[2] :

– من الناحية الاقتصادية:

يفترض أن سعر أي سلعة يتحدّد بالطلب والعرض عليها، والعوامل المحدّدة لها وبتحليل جانب الطلب هناك مجموعة من العوامل الّتي أدّت إلى انخفاض أسعار النفط من 19 جوان 2014،يمكن توضيح أهمها فيما يلي[3]:

1–انخفاض مستويات النمو الاقتصادي:

برز ضعف النشاط الاقتصادي نتيجة لأوضاع اقتصادية سيئة في الدول المستوردة للبترول وعلى رأسها أوربا وآسيا، ففي أوربا تراجع معدل النمو إلى مستويات متدنية وسالبة في بعض الأحيان، و من ناحية أخرى تراجع معدل النمو في اليابان وفي الصين والهند وهو ما دعا صندوق النقد الدولي إلى تخفيض تقديراته حول اتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي أكثر من مرة، ولم يقتصر التراجع في الطلب الآسيوي على ضعف مستويات النمو، وإنّما أسهمت سياسات بعض الدول المستوردة حول خفض دعم الطاقة في انخفاض الطلب على البترول.

ونعرض فيما يلي أهم المستويات لمعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاديات العالمية [4]:

– تراجع معدل النمو في أوربا إلى مستويات متدنية وسالبة في بعض الأحيان، حيث حققت منطقة اليورو معدل قدره 0.2 % في الربع الثالث من سنة 2014؛

---

[1] Philipe copinshi, impact de la baisse du prix pétrole sur les pays d'afrique équatoriale, Etupe drospective et stratugique, nombre 23, France, 2015, p p3-4.

[2] إتحاد مصارف الكويت،مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135،السلسلة 15، الكويت، فيفري 2015،ص7.

[3] إتحاد مصارف الكويت، مرجع سبق ذكره، ص7.

[4] مرجع سبق ذكره، ص7.

مقارنة بمعدل نمو قدره 1%خلال الربع ا لثاني من نفس السنة. أما الإتحاد الأوربي فلم يزد معدل النمو فيه عن 0.3%في الربع الثالث من نفس السنة، مقارنةب0.2%فقط في الربع الثاني من نفس السنة؛

-تراجع معدل النمو في الناتج الياباني على أساس سنوي بنسبة 7.3%مع استمرار تراجع نمو الناتج في الربع الثالث من سنة 2014بنسبة 1.6%، وهو ما يعني دخول الاقتصاد الياباني مرحلة الكساد؛

-تراجع معدل النمو في الهند إلى 5.3%في الربع الثالث من سنة2014 مقارنة ب 5.7%في الربع الثاني من نفس السنة، حيث كان معدل النمو في الهند في حدود 8%منذ سنة 2003.

2-ارتفاع قيمة الدولار:

تُسعر السلع في العالم بعملة الدولار مثل البترول، يتأثر سعرها السوقي بقيمة الدولار، حيث توجد علاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار السلع التجارية، عندما ترتفع قيمة الدولار تصبح مثل هذه السلع منخفضة القيمة داخل الولايات المتحدة ومرتفعة القيمة بالنسبة لباقي دول العالم، وقد شهد الدولار الأمريكي خلا سنة 2014 ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السعر السوقي للبترول[1].

و شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع معدل صرف الدولار الأمريكي بالعملات المختلفة في العالم في الفترة (2014-2015)، حيث بلغ الرقم القياسي لقيمة الدولار نحو 82%في جويلية 2014، ليواصل ارتفاعه إلى 95%في فيفري سنة 2015.

[1] عماد غزازي، مرجع سبق ذكره.

أما من جانب العرض فتتلخص العوامل المؤثرة في تراجع أسعار البترول كما يلي[1]:

1-انخفاض تأثير المخاطر الجيو سياسية: ساهم ظهور العوامل الجيو سياسية في لعب دور كبير في التأثير على إنتاج البترول في الدول الّتي تقع في مناطق التوتر، وبالتالي التأثير المباشر في أسعار البترول في السوق الدولية، الأمر الّذي أدى إلى بروز صدمات نفطية كالصدمة النفطية الثالثة سنة 2004.

من العوامل الدافعة إلى زيادة العرض العالمي من البترول تراجع تأثير المخاطر الجيوساسية في العالم، فقد ظلّت الأسعار مرتفعة لفترة طويلة بسبب تركيز المعاملين على المخاطر الجيوسياسية المحيطة بالسوق، وأنه من المتوقع أن يترتب على تلك المخاطر بصفة خاصة في الدول المنتجة للبترول في المنطقة وبتحديد العراق وليبيا، إلى التأثير سلباً على العرض العالمي من البترول.

وأثبت الواقع الفعلي عدم تحول هذه المخاطر إلى التأثير على تدفقات البترول من مكامنه إلى أسواق المستهلكين، فالإنتاج لم يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية، واستمرت الدول السابقة في الضخ عند مستويات مرتفعة، ما أدى إلى تزايد العرض في السوق في الوقت الّذي يتراجع فيه الطلب فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ جوان 2014 ثلاثة أضعاف ما يعادل تقريباً إلى 900ألف برميل يوميا، على الرغم من أن ذلك يمثل نحو 60% فقط من الإنتاج الطبيعي لليبيا، كما أن الظروف السياسية لم تؤثر في تدفقات البترول من العراق، وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد من تأثير العرض العالمي للبترول نتيجة لهذا النوع من المخاطر، وبالتالي هدوء الضغوط على الأسعار نحو الارتفاع وبدء تراجعها.

[1] إتحاد مصارف الكويت، مرجع سبق ذكره، ص9.

2-**تزايد إنتاج النفط الصخري:** يشير الاقتصادي "وليم نوردهاوس "بأنّ هناك ما يسمى بتكنولوجيا الموقف الخلفي، حيث يصل النفط إلى سعر الاختناق، ويصبح الطلب عليه صفراً، مما يدفع بطبيعة الحال إلى تحويل المستهلكين والمنتجين نحو البدائل، ومن أمثلة هذه البدائل النفط الصخري.

لقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية طفرة إنتاجية من حقول ما يعرف بالنفط الصخري حيث يوجد هذا النفط بكميات ضخمة فيها مع صعوبة استخراجه بكلفة تجارية منخفضة[1].

المطلب الثالث:تحليل الآثار المترتبة على انهيار أسعار البترول

تُعتبر سلعة البترول من أهم السلع الّتي تمتد آثار تقلباتها على الاقتصاد المحلي والعالمي حيث يترتب على تقلبات أسعار البترول ارتفاعاً وانخفاضاً آثار متعددة.

1-الآثار الايجابية لتراجع أسعار البترول: ينجم عن تراجع أسعار البترول العديد من آثار الايجابية، يمكن توضيح أهمها فيما يلي[2]:

-استفادة الدول المستوردة للبترول: تتمثل أهم الآثار الايجابية لتراجع أسعار البترول في أنه في صالح الدول المستوردة له، حيث تستفيد هذه الأخيرة من انخفاض الأسعار باستيراد هذه المادة الحيوية بتكلفة أقل، وعندما تتراجع أسعار البترول تنخفض التكاليف بالنسبة لقطاع العمال وتنخفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، أكثر من ذلك فإنّ انخفاض التكاليف يحفز المستثمرين على مزيد من الاستثمار، الأمر الذي يرفع معدلات النمو لذلك من شأن التراجع الحالي لأسعار البترول أن يساعد على تعزيز معدلات النمو في الدول المستوردة.

[1] توفيق عباس عبدون، أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية،مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 04، المجلد 05، 2007، ص360.

[2] عماد غزازي، مرجع سبق ذكره.

-تهيئة البيئة لقبول جهود الإصلاح الاقتصادي الجذري: يعُد اعتماد بعض الدول على البترول كمصدر شبه وحيد للدخل، هذا يؤدي إلى زيادة وعي الحكومات بآثار تراجع أسعار النفط على وضع اقتصادها، وهذا من شأنه الدفع بالقيام بإصلاحات هيكلية ومالية والسيطرة على نمو الإنفاق العام ورفع كفاءته.

2-الآثار السلبية لتراجع أسعار البترول: ومن بين الآثار السلبية الّتي تنجم عن تراجع أسعار البترول نذكر[1]:

-تراجع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو :من شأن تراجع القيمة المضافة في القطاع البترولي الناتجة عن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يترتب عليه تراجع في مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية أخرى تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني.

-تآكل احتياطات النقد الأجنبي :من شأن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى تآكل احتياطات النقد الأجنبي المشكلة من الفوائض البترولية، حيث أن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطات مالية كافية تؤهلها للتجاوب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، من ثم لا تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مواجهة ضغوط السوق البترولية، غير أن استمرار تراجع أسعار البترول إلى حدود متدنية من شأنه تخفيض الاحتياطات المتراكمة في أوقات الرخاء ومن ثمة تعرضها لخطر التآكل السريع.

[1] إتحاد مصارف الكويت، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

-الآثار على صناعة البترول الصخري :من بين أهداف سياسات عدم تخفيض العرض الّتي أنتجتها منظمة "الأوبك"وما تبعه من تراجع أسعار البترول، التأثير في صناعة النفط الصخري ويتمثل ذلك التأثير في وجود مخاطر مرتبطة بتراجع الإنتاج من البترول الصخري، وتراجع العمالة في هذا القطاع بسبب فشل كثير من الشركات المنتجة للنفط الصخري في خدمة ديونها، حيث يتم تمويل هذه الشركات أو قطاع كبير منها من خلال ما يسمى بالسندات الرديئة نظراً لارتفاع المخاطر المصاحبة لاستثمار في صناعة النفط الصخري، الأمر الّذي يؤشر على احتمالات حدوث مشاكل مالية قد تؤثر بشكل محدود في النظام المالي الأمريكي، ومن ثم فإنّ الأسعار المنخفضة للبترول ستؤدي بالتأكيد إلى وقف مؤقت لاستثمارات في مجال البترول الصخري في أمريكا، إلا أن انخفاض أسعار البترول سيدفع هذه الشركات نحو بذل مزيد من الجهود لخفض تكلفة إنتاج البترول الصخري أو البحث عن وسائل جديدة للإنتاج[1].

[1] عماد غزازي، مرجع سبق ذكره.

خلاصة

يعُتـبر البـترول بمختلـف أنواعـه السـائل والغـازي والصـلب أهـم مصـدر للطاقـة حاليـاً بالنظـر للخصـائص الّـتي تميـزه عـن المصـادر الأخـرى، كمـا يعتـبر مصـدر غـير متجـدد ممـا يجعلـه أهـم سـلعة اقتصـادية يـتمّ تبادلهـا علـى المسـتوى العـالمي، و تتجلـى الأهميـة الاقتصـادية للبـترول في تأثـيره الايجـابي علـى اقتصـاديات الـدول المنتجـة والمصـدرة لـه مـن خـلال مسـاهمته في زيادة حجـم النـاتج المحلـي الإجمـالي ورفـع عائـدات النقـد الأجنـبي والإيـرادات العامـة للـدول، و يـتمّ تسـعير البـترول بعـدة أنـواع مـن الأسـعار الّـتي تختلـف باخـتلاف أسـواق البـترول والمتعـاملين فيهـا، و لقـد سـاهمت مجموعـة مـن العوامـل في انهيـار أسـعار البـترول الحـالي، كـان أبرزهـا تراجـع مسـتويات النمـو الاقتصـادي لمعظـم البلـدان الصـناعية المتقدمـة، ارتفـاع قيمـة الـدولار باعتبـاره عملـة تـداول البـترول، تزايـد حجـم عـرض البـترول العـالمي بسـبب بـروز الـنفط الصـخري وتزايـد حجـم إنتاجـه، ويتـأثر سـعر البـترول بمجموعـة مـن العوامـل في السـوق البترولي أهمها العرض والطلب وهذا ما سيتّم التطرق إليه من خلال الفصل الثاني.

تمهيد:

يعُد ميزان المدفوعات النافذة الّتي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، فهو ذلك السجل الّذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية الّتي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية، تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ويؤثر ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة على مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلاً عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً، ويتأثر ميزان المدفوعات بالتغيرات الحاصلة في السوق العالمية وخاصة أسواق البترول.

ومن هذا المنطلق سيتّم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **لمحة نظرية حول ميزان المدفوعات؛**
- **ميزان المدفوعات الجزائري وتقلبات أسعار البترول.**

المبحث الأول: لمحة نظرية حول ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق والقيم النقدية خلال مدة محددة في حسابات، وهو ما يعرف بميزان المدفوعات، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث ماهية ميزان المدفوعات وعناصره بالإضافة إلى الأوضاع التي يكون عليه.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعُد ميزان المدفوعات من أبرز الأدوات التحليلية الّتي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية، لذا نعرض مفهومه وأهميته بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

يـُعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية الّتي تتُّم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[1].

ويـُعرف أيضاً على أنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة، ويتألف من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي، وفق نظام القيد المزدوج الّذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات يسُجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة[2].

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص163.

[2] فليب مارتي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص9.

وبذلك فميزان المدفوعات عبارة عن سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدول والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة محدودة في الغالب سنة[1].

كما عَرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات، بأنه مجموعة من الحسابات تتم ضمن فترة زمنية محددة، بتسجيل نظامي لما يأتي[2]:

- قيمة المنتجات الحقيقية بما فيها الصادرة عن عناصر الإنتاج الرئيسية، والّتي يجري تبادلها بين الاقتصاد المحلي لبلد ما وسائر بلدان العالم الآخر؛
- التغيرات المتولدة من الصفقات الاقتصادية التي تطرأ على موجودات البلد في الخارج أو عل دينه؛
- التحويل من جانب واحد المقدمة أو من سائر دول العالم، والتي تمثل المقابل لموارد حقيقية أو لديون مالية.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

تَعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة الّتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية الّتي تعطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإنّ تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية[3]:

❖ **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إنّ هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات و الواردات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.....إلخ.

[1] محمود عبد الرزاق، التمويل الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص43.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص93-100.

[3] أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2006)، مذكرة ماجستير غير منشورة، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص75.

❖**يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إنّ ميزان المدفوعات يعكس قوى الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الّذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية؛

❖ **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامح، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

❖ **تقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث أن المعاملات الاقتصادية الّتي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات: تتمثل العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات في[1]:

■**التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً؛

■**معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات؛

■**الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الدخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، على العكس من ذالك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

[1] بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص ص64-65.

ومنه ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية الّتي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين؛

▪**سعر الصرف**: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية للمقيمين.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل تبين فيه جميع المبادلات الاقتصادية، وبالتالي له عدة عناصر سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولاً: حساب المعاملات الجارية:

يعُرف حساب المعاملات الجارية، بأنه ذلك الحساب الّذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، والّتي تتّم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل ويقسم هذا الميزان إلى أربعة موازين فرعية هي[1]:

- **ميزان التجارة المنظورة**: يسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري السلعي، ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة الّتي تتخذ شكل تدفقات سلعية، وهي الّتي تتّم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالدخل والإنتاج خلال تلك الفترة المدروسة؛
- **ميزان التجارة غير المنظورة**: ويسمى هذا الحساب كذالك الحساب التجاري الخدمي ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة الّتي تتخذ شكل تدفقات خدمية أي غير مادية، والّتي تتّم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال تلك الفترة المدروسة.

[1] شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص197.

- **الميزان التجاري**: يضم كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة[1].

صادرات	واردات
الصادرات السلعية أو العينية	الواردات السلعية أو العينية

- **ميزان التحويلات من جانب واحد**: يطلق عليه حساب التحويلات من جانب واحد ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، والّتي تتّم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة[2].

سُميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية[3].

ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية:

هُو بيان يبين الكيفية الّتي يؤثر بها التعامل مع العالم الخارجي على الثروة بالدين، ويشمل المعاملات في الأصول والخصوم المالية[4]، وينقسم إلى:

- **حساب رأس المال طويل الأجل**: تتعلق معاملات رأس المال طويلة الأجل بمعاملات في ديون أو حقوق بين الدولة تستحق بعد فترة زمنية أطول من سنة وتشمل الاستثمار المباشر، وتتخذ صورة الفروع الّتي تؤسسها المشروعات في الدول الأخرى والمشروعات الّتي تقيمها في هذه الدول وتكون تابعة لها، وأخيراً العقارات التجارية في دولة ما الّتي تنتقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى، وتقيد هذه الاستثمارات في ميزان المدفوعات في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل.

[1] أحمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2000، ص75.

[2] شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره،ص198.

[3] أحميمة خالد، مرجع سبق ذكرهن ص77.

[4] سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها عل ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص72.

أما ما قيمة ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في الجانب الدائن وذلك باعتباره استيراد لرأس المال، ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال طويل الأجل[1].

- **حساب رأس المال قصير الأجل**: يشمل المعاملات الّتي يتّم فيها التعامل خلال فترة زمنية طولها أقل من سنة، كالأصول النقدية وودائع البنوك والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل[2].

ويشمل حساب رأس المال قصير الأجل أيضاً حركة الذهب، وتقيد صادرات الذهب في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، على حين تقيد وارداته في الجانب المدين[3].

ثالثا: حساب التسويات الرسمية:

يتكَون هذا الحساب من احتياطيات العملات والأصول الأجنبية الّتي يحتفظ بها البنك المركزي، وتستخدم هذه الاحتياطيات الدولية في العادة لتمويل العجوزات في الأجزاء الأخرى من ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود فوائض في هذه الحسابات الفرعية، فإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة أصول البنك المركزي من هذه الاحتياطات الدولية[4].

وحساب التسويات الرسمية يساوي الفرق بين التغيير في ممتلكات القطاع الأجنبي الرسمي من الأصول المالية المحلية، والتغير في ممتلكات القطاع المحلي الرسمي من الأصول[5].

المطلب الثالث: أوضاع ميزان المدفوعات:

يتغَير ميزان المدفوعات خلال السنة ففي بعض الحالات يكون متوازنا وفي البعض الآخر يكون في حالة اختلال وهذا ما سنتعرض إليه في هذا المطلب.

---

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي مُحَّد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص195.

[2] صبحي قريصة، مدحت مُحَّد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص ص326-327

[3] مُحَّد زكري الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص67.

[4] طالب عوض، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص193.

[5] موسى سعيد، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص20.

أولا: توازن ميزان المدفوعات وأنواعه:

يقُصد بتوازن ميزان المدفوعات الحالة الّتي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة[1]. وبخصوص **أنواع توازن ميزان المدفوعات**: تقسم إلى[2]:

❖ **التوازن الحسابي للميزان المدفوعات:** إنّ الفائض في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب أن يساوي تماماً مقدار العجز في ميزان المعاملات الجارية وميزان حركة الذهب.

وكذلك فإنّ العجز في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب أن يساوي تماماً مقدار الفائض في ميزان المعاملات الجارية وميزان حركة الذهب، فجانبي ميزان المدفوعات يجب حتماً أن يكون متساويا حسابياً في كل سنة، وعلى الدولة أن تسوّي عجز ميزان المعاملات الجارية إما بالاقتراض من الخارج، أو بدفع من أرصدتها من العملات الأجنبية أو بتصدير الذهب، وأن تسويَّ الفائض في ميزان معاملاتها الجارية بإقراض الدولة الّتي حققت معها العجز أو تحصيل قيمته منها بالعملات الأجنبية أو استيراد الذهب من دولة العجز؛

❖ **التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:** إنّ التوازن الاقتصادي هو الّذي يعتد به وليس التوازن الحسابي، ويستدل على التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات وهو الّذي يُعبر عنه بوجود الفائض أو العجز، بالرجوع إلى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة، وهناك تعريفان أحدهما يعتد بالتحويلات الرأسمالية المستقلة، ومن ثم يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المتحصلات من المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة مساوية للمدفوعات عنها، فيكون في حالة فائض إذا زادت المتحصلات عن المدفوعات.

وفي حالة عجز إذا قلت المتحصلات عن المدفوعات ولا يؤخذ بهذا التعريف إلا إذا كانت التحويلات الرأسمالية المستقلة تتميز بصفة الاستمرار، أما إذا كانت طارئة غير مستمرة فيؤخذ بالتعريف الآخر الّذي يعتد فقط بالمعاملات الجارية.

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص105.

[2] مُحَّد عبد العزيز عجيمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص ص313-316.

وطبقا لهذا التعريف يعتبر ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المتحصلات من المعاملات الجارية مساوية للمدفوعات عن هذه المعاملات، ويعتبر في حالة فائض إذا كانت المتحصلات عن العملات الجارية أكبر من المدفوعات والعكس في حالة العجز.

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه وطرق علاجه:

يقُصد باختلال ميزان المدفوعات أنه الحالة الّتي تزيد فيها، أو تنقص المديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة[1]. وبخصوص **أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:** يمكن التمييز بين أنواع الاختلالات التالية في ميزان المدفوعات[2]:

1-الاختلال العشوائي: يحدث نتيجة لظروف طارئة كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية والآفات الزراعية أو الكوارث المصاحبة للحروب و الزلازل و الفيضانات، هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه؛

2-الاختلال الموسمي قصير الأجل: يسمى باختلال التقلبات قصيرة الأجل الّتي تصيب ميزان المدفوعات لفترة زمنية تكون أقل من سنة، و ينشأ هذا النوع من الاختلال في الدول النامية الّتي تعتمد على المحاصيل الزراعية، علما بأن زيادة الصادرات في فترة معينة يمكن أن تعوض نقصان هذه الصادرات خلال فترة أخرى من نفس السنة؛

3-الاختلال الدوري: وينشأ عن التقلبات الدورية الّتي تتعرض لها الدول الآخذة بنموذج اقتصاد السوق، وتقوم التجارة الدولية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى لأخرى، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات مما يؤثر بدوره على مستوى الإنتاج و التوظيف، هذا بالإضافة إلى تفاوت مرونة الصادرات والواردات، ومن هذه الناحية تتفاوت الآثار المترتبة على موازين مدفوعات الدول مما يؤدي إلى اختلالها؛

[1] زينب حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص207-208.

4-الاختلال الهيكلي: هو ذلك العجز الّذي يعبر عن الاختلال الهيكلي القائم بين حجم وبيان الطلب الكلي من ناحية، وبين حجم ونوعية جهاز الإنتاج القومي من ناحية أخرى وعل الرغم من تنوع وتعدد أسباب الاختلال الهيكلي إلا أنها ترجع جميعها إلى البنية الاقتصادية للبلد، كما قد يرجع هذا النوع من العجز إلى حدوث تغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية[1].

ثالثا: طرق علاج الاختلال: تنقسم إلى[2]:

- **التعديل الآلي بميزان المدفوعات**: إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإنّ ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا؛
- **التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات**: من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و الدخل الوطني لبلد ما، فتغير أحدها يؤدي إلى تغير الآخر، إن مستويات دخل مرتفعة محلياً يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فإنّ مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين؛

- **السياسة النقدية**: يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف، إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة ومن خلال تعديل أسعار الفائدة.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص14.

[2] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره،ص ص22-23.

أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإنّ البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية، ويترتب على هذا تصحيح ميزان المدفوعات[1].

[1] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص24.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري وتقلبات أسعار البترول

مَن المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية الّتي تنتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير في تاريخ معين، ومن هنا علينا إعداد بيان كافي وشامل تسجل فيه مالها من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان هو ميزان المدفوعات، إلا أنه يخضع لعدة تأثيرات أهمها أسعار البترول وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يعُتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات الّتي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، ولكل ميزان مدفوعات خصائص تميزه عن غيره. ويتَميز الاقتصاد الجزائري وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية منها ما هو نتاج عملية تطوير تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دوراً أساسياً في تكوينها وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في[1]:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية؛

- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر الّتي يمكن إبرازها في ما يلي[2]:

1- عدم استقرار أسعار الصادرات: تعتبر الجزائر من الدولة أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة 97% من صادراتها خلال سنوات الدراسة، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها.

[1] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد11، الجزائر، 2012، ص229

[2] قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2023)، مذكرة ماستر غير منشورة، البويرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص60-61.

حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضاً لتقلبات الأسعار كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات، وبالتالي زيادة احتمالية تعرض ميزان المدفوعات للعجز؛

2-انخفاض معدل التبادل الدولي: يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، وباعتبار الجزائر دول من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي لهذه الدول فيما يلي[1]:

-مرونة الطلب على السلع الأولية؛

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية: تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة و الجزائر خاصة بعدم التنوع والأحادية مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدراتها التنافسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

المطلب الثاني: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1990-2014)

ميزان المدفوعات هو من بين أهم المؤشرات الّتي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة، وعليه فإنّ القيام بدراسته يبين لنا الوضعية الّتي تمر بها الجزائر، لذا نقوم بدراسة تطور أرصدته خلال فترات زمنية.

أولاً: خلال الفترة(1990-1999): تميزت أرصدة ميزان المدفوعات بتذبذب خلال هذه الفترة ومن أهم هذه الأرصدة نجد:

أ- تطور ميزان العمليات الجارية: يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والتحويلات الجارية، وأهم ميزان فيه هو ميزان التجاري.

- **تطور الميزان التجاري:** عرف الميزان التجاري تذبذبا طوال فترة الدراسة، وهو ما يتضح في الجدول رقم(3-1):

[1] قطاف الويزة، مرجع سبق ذكره، ص ص60-61.

جدول رقم(3-1): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(1990-1999) الوحدة: مليار دولار

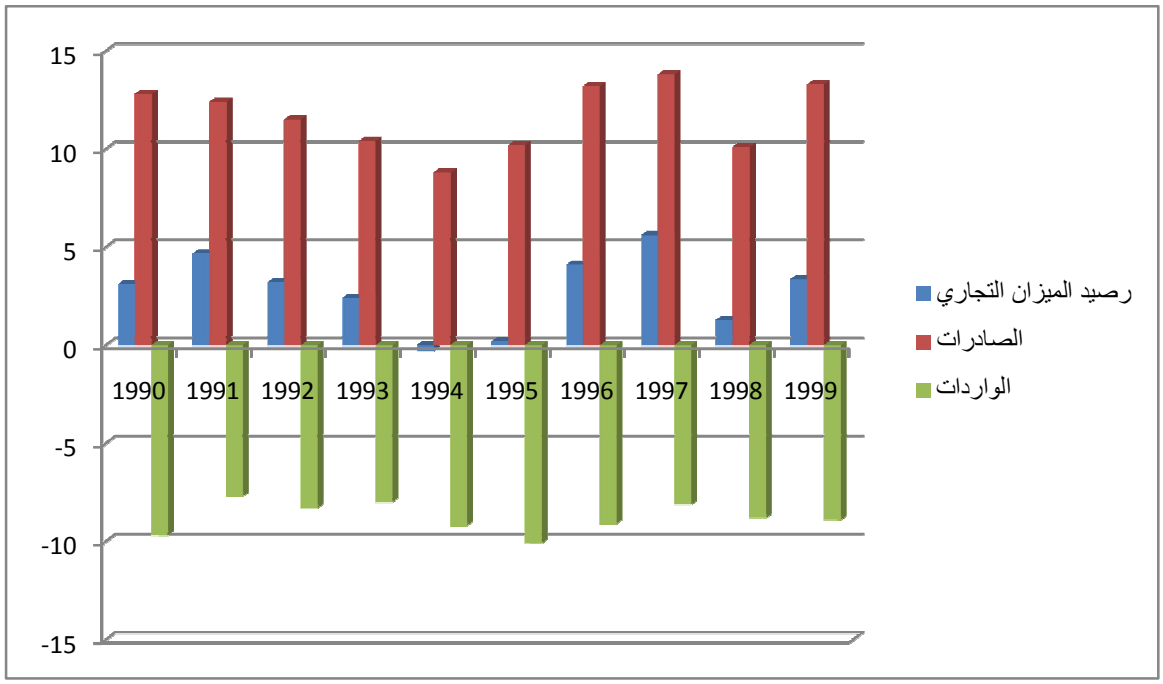
السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	معدل تغير الميزان التجاري	معدل التغير للصادرات	معدل التغير للواردات
1990	3.11	12.8	-9.7	50.16	-3,15	-20.61
1991	4.67	12.4	-7.7	-31.47	-7.25	7.77
1992	3.2	11.5	-8.3	-25	-9.56	-3.61
1993	2.4	10.4	-8	-112.5	-15.38	15
1994	-0.3	8.8	-9.2	-166.66	15.90	9.78
1995	0.2	10.2	-10.1	195	29.41	-9.90
1996	4.1	13.2	-9.1	36.58	4.54	-10.65
1997	5.6	13.8	-8.13	-77.14	-26.81	8.24
1998	1.28	10.1	-8.8	162.5	-31,68	11.36
1999	3.36	13.3	-8.9	266.07	62.40	4.49

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة المدروسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضاً سنة 1990و1991 أين بلغ 3.11 مليار دولار، هذا بسبب تحسن أسعار البترول الّتي بلغت 22.36 مليار دولار سنة 1990، إلى جانب انخفاض أسعار صرف الدينار الجزائري حيث بلغت 18.5 دينار مقارنة بالسنة السابقة والّتي كانت 9 دينار أي انخفض سعر صرف الدينار بـ22% من قيمته، مما أدى إلى ارتفاع الصادرات الّتي قدرت بـ12.8 مليار دولار، أما الفترة من 1991 حتى 1993 فقد شهدت هذه الفترة تحسناً في رصيد الميزان التجاري خاصة سنة 1991 بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة لقيام حرب الخليج أين بلغ 20.4 مليار دولار، وتعديل قانون المحروقات 86-14 بالقانون 91-21 وما صاحبها من تدابير للتحرير التجارة الدولية والتخفيض في سعر الصرف الاسمي، أما الفترة من 1994-1995 فقد عرف الميزان التجاري عجزاً بسبب زيادة الواردات التي بلغت 10.1 مليار دولار عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الّتي رفعت من تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي.

ثم انتقل الميزان التجاري سنة 1996-1997 إلى فائض بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات بعد أن ارتفعت أسعار البترول إلى 21.7 مليار دولار للبرميل مقارنةً بالسنة السابقة وانكماش الواردات، أما في سنة 1998 فقد تراجع هذا الفائض إلى 1.28 مليار دولار بعدما كان 5.6 مليار دولار سنة 1997 و يعود السبب إلى تدهور أسعار البترول الّذي سببه زيادة الكمية المعروضة من البترول في السوق البترولية الناتجة عن قرار منظمة الأوبك بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الّتي مست البرازيل، ونوضح هذا التحليل من خلال الشكل البياني رقم(3-1):

شكل رقم(3-1): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(1990-1999)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-1).

ب- تطور ميزان حساب رأس المال: يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، وقد عرف ميزان رأس المال رصيداً سالباً طيلة فترة الدراسة وهو ما يتضح في الجدول رقم(3-2):

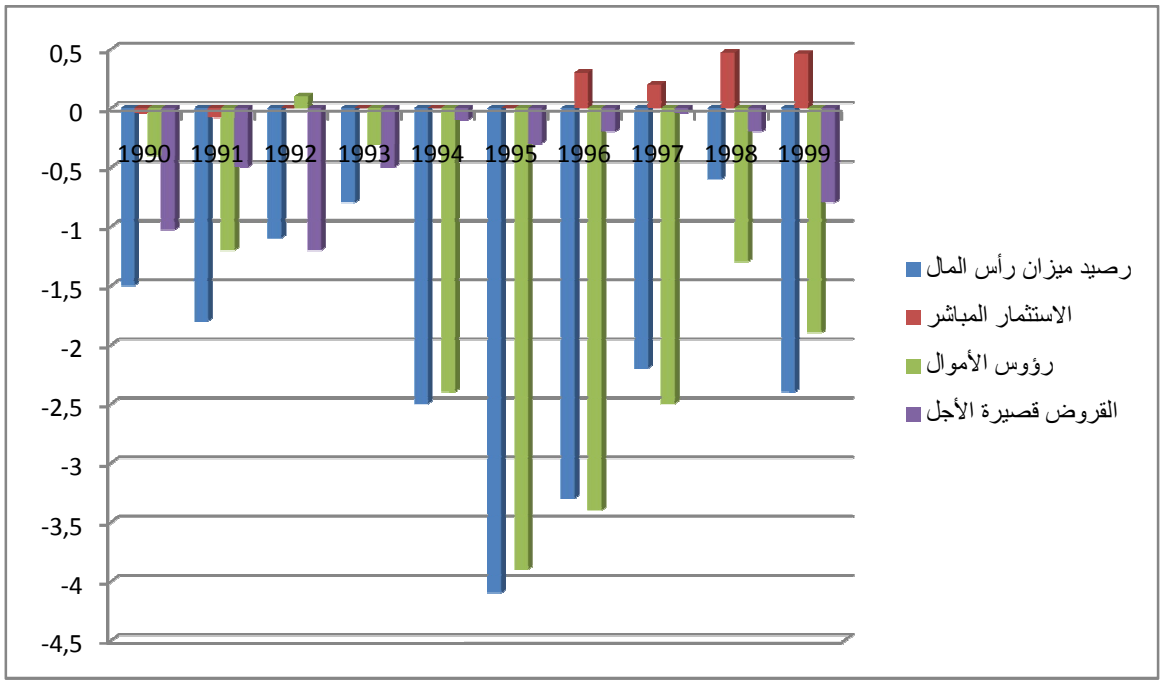
جدول رقم(3-2): تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة(1990-1999). الوحدة: مليار دولار

السنة	رصيد ميزان رأس المال	الاستثمار المباشر	رؤوس الأموال	قروض قصيرة الأجل	معدل التغير لميزان رأس المال%	معدل التغير للاستثمار%	معدل التغير لرؤوس الأموال%	معدل التغير للقروض%
1990	-1.5	-0.04	-0.4	-1.03	20	100	200	-51.4
1991	-1.8	-0.08	-1.2	-0.5	-3.38	-100	-108.3	140
1992	-1.1	0	0.1	-1.2	-27.2	0	-400	-58.3
1993	-0.8	0	-0.3	-0.5	212.5	0	700	-80
1994	-2.5	0	-2.4	-0.1	64	0	62.5	200
1995	-4.1	0	-3.9	-0.3	-19.51	0	-12.8	-33.3
1996	-3.3	0.3	-3.4	-0.2	-33.3	-	-26.7	-80
1997	-2.2	0.2	-2.5	-0.04	-72.7	-33.3	-48	400
1998	-0.6	0.47	-1.3	-0.2	300	-335	-46.5	300
1999	-2.4	0.46	-1.9	-0.8	-43.3	-186.9	0	-112.5

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال فترة الدراسة.

من خلال الجدول، نلاحظ أن أكبر عجز تعرض له ميزان رأس المال كان سنة1995 حيث بلغ (4.1) مليار دولار ويعود سبب هذا العجز إلى تفاقم حجم المديونية الّتي بلغت 31.57 مليار دولار، وللجوء الجزائر إلى عملية إعادة الجدولة لديونها الّتي بلغت 7.5 مليار دولار، ثم تقلص هذا العجز سنة 1998 أين بلغ (0.6) مليار دولار، وسبب في هذا التحسن الطفيف لميزان رأس المال هو تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، هذا البرنامج أدى إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة الّتي بلغت 0.8 مليار دولار. أما سنة 1999 فقد زاد العجز حتى بلغ (2.4) مليار دولار، ويرجع السبب إلى ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية الّتي بلغت 507 مليون دولار. وهذا ما يبينه الشكل(3-2):

شكل(3-2): تطو ميزان رأس المال خلال الفترة(1990-1999)



المصدر:تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-2).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن الاستثمار المباشر كان ضعيفاً في بداية الفترة، ثم انعدم تماماً خلال الفترة 1992 حتى 1995، وهذا بسبب الأوضاع الأمنية السيئة الّتي كانت تعاني منها الجزائر، ثم تحسنت بعض الشيء خلال باقي الفترة، ويرجع هذا التحسن إلى تطبيق الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي.

أما بالنسبة لرؤوس الأموال والقروض قصيرة الأجل،فقد كانت تعاني عجزاً طيلة فترة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى المديونية التي كانت تعاني منها الجزائر كسبب رئيسي والّتي بلغت 7.5 مليار دولار.

ثانياً: خلال الفترة(2000-2014): شهدت هذه الفترة تحسناً في أرصدة ميزان المدفوعات ونوضح هذا من خلال دراسة أهم هذه الأرصدة.

أ-تطور ميزان العمليات الجارية: يشمل عدة حسابات و من أهمها الميزان التجاري:

- **تطور الميزان التجاري:**عرف الميزان التجاري رصيداً موجباً طوال فترة الدراسة، وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم(3-3):

جدول رقم(3-3): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2014). الوحدة: مليار دولار.

السنة	رصيد الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	معدل تغير الميزان التجاري	معدل تغير الصادرات	معدل تغير الواردات
2000	12.3	21.6	-9.3	-21.95	-11.6	1.07
2001	9.6	19.09	-9.4	-30,2	-2.5	29.36
2002	6.7	18.7	-12.16	65.6	30.48	9.37
2003	11.1	24.4	-13.3	27.2	31.96	34.58
2004	14.2	32.2	-17.9	85.9	43.78	10.61
2005	26.4	46.3	-19.8	29.54	18.14	4.4
2006	34.06	54.7	-20.6	29.30	10.60	27.66
2007	34.2	60.5	-26.3	-8.37	29.75	44.48
2008	40.5	78.5	-38.02	-18.9	-42.54	-1.57
2009	7.7	45.1	-37.4	136.3	28.38	3.74
2010	18.2	57.9	-38.8	37.91	25.73	20.87
2011	25.1	72.8	-46.9	-22.39	-1.51	9.80
2012	20.1	71.7	-51.5	-53.23	-10.18	6.79
2013	9.4	64.4	-55.02	-69.1	-14.29	8.36
2014	2.9	26.8	-59.6			

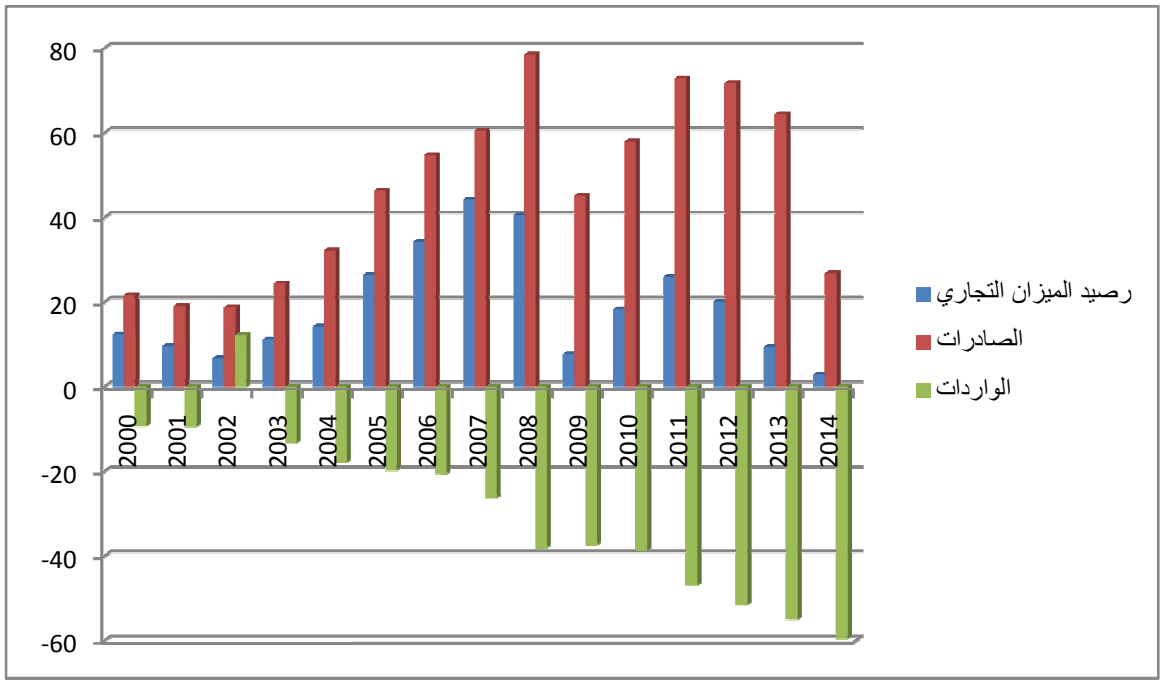
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

تميزت هذه الفترة من الدراسة بأن رصيد الميزان التجاري كان موجبا في سنة 2001، أما سنة 2002 فقد انخفض قليلاً بسبب التذبذبات المسجلة في أسواق البترول وانخفاض أسعارها الّتي بلغت 24.85 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة أين بلغت 28.5 مليار دولار خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الّتي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، وصاحبها انخفاض في الصادرات بلغ 19.9 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة.

كما سجلت الفترة من 2005 حتى 2012 فائضاً متذبذباً حيث كانت أكبر قيمة له سنة2008 بقيمة 40.5 مليار دولار، ويعود السبب إلى ارتفاع أسعار البترول الّتي بلغت 98.96 مليار دولار، وأدنى قيمة له سنة 2009 بقيمة 7.7 مليار دولار، وسبب في هذا الانخفاض هو الأزمة العالمية الّتي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها، ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 18.2 مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار البتول الّتي بلغت 77.4 مليار دولار، ثم تراجع رصيد الميزان التجاري سنة 2013، والسبب في ذلك هو انخفاض صادرات من المحروقات الّتي بلغت 64.4 مليار دولار وارتفاع الواردات الّتي بلغت 55.01 مليار دولار، وكذا العمليات الإرهابية بعين أميناس[1] الّتي أدت بالشركات الأجنبية بالتوقف عن الإنتاج. أما سنة 2014، فقد عرفت انخفاضا كبيرا في رصيد الميزان التجاري، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول الّتي بلغت 99.02 مليار دولار، وتراجع الصادرات الّتي بلغت 26.8 مليار دولار مقارنة بسنة السابقة أين بلغت 64.7 مليار دولار، ويعود تفسير هذا الانخفاض إلى ظهور طاقة جديدة عرفت بالغاز والبترول الصخري وبداية الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاجها حيث بلغ إنتاجها اليومي 8.3 مليون برميل يومي، بالإضافة إلى تحول العالم نحو سياسة طاقوية جديدة وهي الطاقات المتجددة أو النظيفة مثل الطاقة الشمسية، ويظهر هذا من خلال الشكل البياني رقم(3-3):

* عملية إرهابية قام بها مجموعة من المتطرفين الإسلاميين المنبثقين عن القاعدة حيث قاموا بتفجير مصنع الغاز في عين أميناس، واحتجاز الرهائن من جنسيات مختلفة مطالبين فرنسا بوقف العمليات على مالي، وتدخل الجيش الجزائري وأنقض الرهائن كل هذا أدى إلى توقف نشاط إنتاج البترول حتى هدوء الأوضاع.

شكل رقم(3-3): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2014)



المصدر: تم إعداد بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-3).

ب- ميزان رأس المال: عرف رصيداً متذبذباً خلال فترة الدراسة، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم(3-4):

جدول رقم(3-4): تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة(2000-2014). الوحدة: مليار دولار

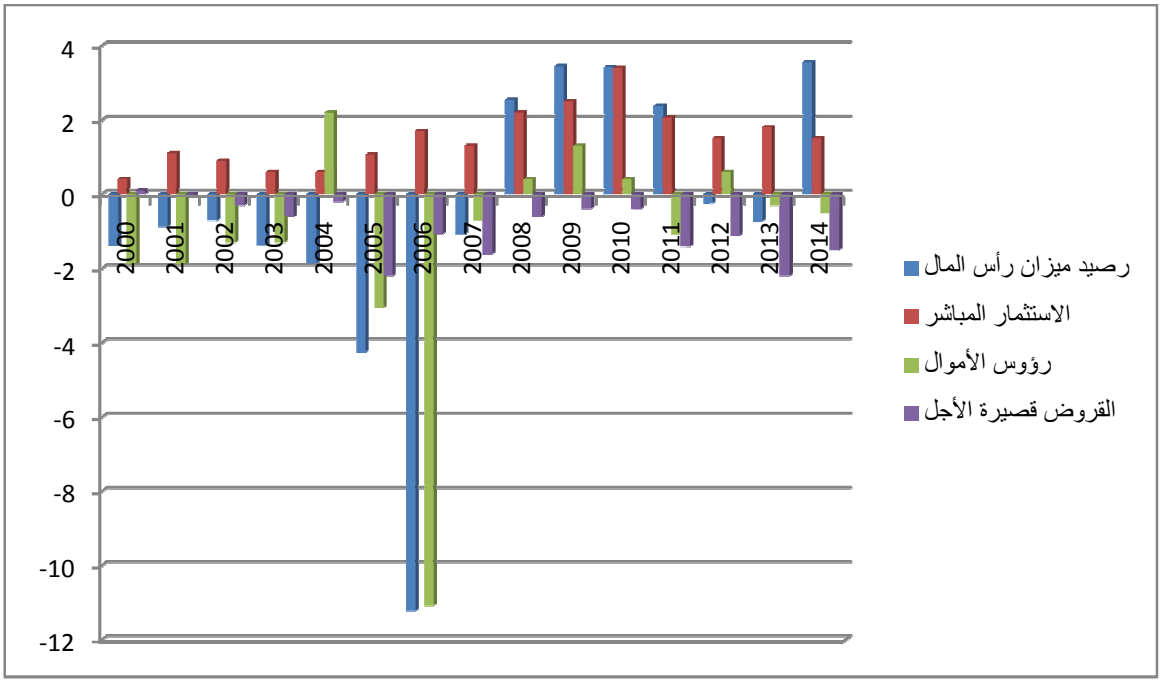
السنة	رصيد ميزان رأس المال	الاستثمار المباشر	رؤوس الأموال	قروض قصيرة الأجل	معدل تغير ميزان رأس المال	معدل تغير الاستثمار	معدل تغير رؤوس الأموال	معدل التغير القروض
2000	-1.36	0.4	-1.9	0.1	-36.02	175	0	-160
2001	-0.87	1.1	-1.9	-0.06	-18.39	-18.86	-31.57	400
2002	-0.71	0.9	-1.3	-0.3	92.95	-33.33	0	100
2003	-1.37	0.6	-1.3	-0.6	36.49	0	-269.2	-66.6
2004	-1.87	0.6	2.2	-0.2	126.3	76.66	-238.6	100
2005	-4.24	1.06	-3.05	-2.2	164.7	60.37	286.8	-50.9
2006	-11.22	1.7	-11.08	-1.08	-90.3	-23.52	-94.06	48.14
2007	-1.08	1.3	-0.7	-1.6	-335.1	69.23	-157.1	-62.5
2008	2.54	2.2	0.4	-0.6	35.82	13.63	225	-35
2009	3.45	2.5	1.3	-0.39	0.86	36	-69.23	2.65
2010	3.42	3.4	0.4	-0.4	30.4	39.41	370	250
2011	2.38	2.06	-1.08	-1.4	110.08	-27.18	155.5-	-21.4
2012	-0.24	1.5	-0.6	-1.1	200	20	-150	100
2013	-0.72	1.8	-0.3	-2.2	-593.5	-16.66	66.66	-33.3
2014	3.55	1.5	-0.5	-1.5				

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان رأس المال استمر في تحقيق عجوزات بلغ أقصاها (11.22) مليار دولار، وهذا بسبب إقبال السلطات على السداد المسبق لديونها خلال السنوات 2005، 2006، 2007 ففي سنة 2006 سدت حوالي 11.58 مليار دولار فالمديونية الخارجية تعتبر أحد أهم العوامل الّتي ساهمت في عجز ميزان رأس المال خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى افتقار الجزائر لسوق مالية نشطة تعمل على تحريك رؤوس الأموال في الداخل واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج.

أما في سنة 2008 حتى 2011 فقد سجل فائضاً بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية وزيادة القروض قصيرة الأجل وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل رقم(3-4):

شكل رقم(3-4): تطور ميزان رأس المال خلال الفترة(2000-2014):



المصدر:تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-4).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حساب الاستثمار عرف رصيداً موجباً طيلة فترة الدراسة، وهذا بسبب تحسن الوضع الاقتصادي الجزائري وسدادها لديونها ففي سنة 2009 سددت حوالي 0.17 مليار دولار واستقطاب المشاريع الاستثمارية من الخارج حيث بلغ عدد المشاريع حوالي 676 مشروع، أما حساب رؤوس الأموال فقد سجل عجزا في بداية الفترة ثم تحسن، ويعود السبب في ذلك إلى الإصلاحات الّتي قامت بها الجزائر مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي، والّتي تهدف إلى جذب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وتحرير التجارة الخارجية وفق التعليمة 13/94 المؤرخ في 12 أفريل 1994 المتعلقة بالتحرير الكلي لتجارة، كل هذه الأسباب ساعدت على تحسن ميزان رأس المال خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

المطلب الثالث: اتجاهات تغيرات أسعار البترول وعلاقتها بميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2014)

تؤثر في ميزان المدفوعات مجموعة من المتغيرات، وأهم هذه المتغيرات هو سعر البترول والّذي يرتبط معه بعلاقة طردية، وهذا ما سندرسه في هذا المطلب.

أولاً:خلال الفترة من (1990-1999): عرف الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات رصيداً متذبذباً طوال فترة الدراسة، وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم(3-5):

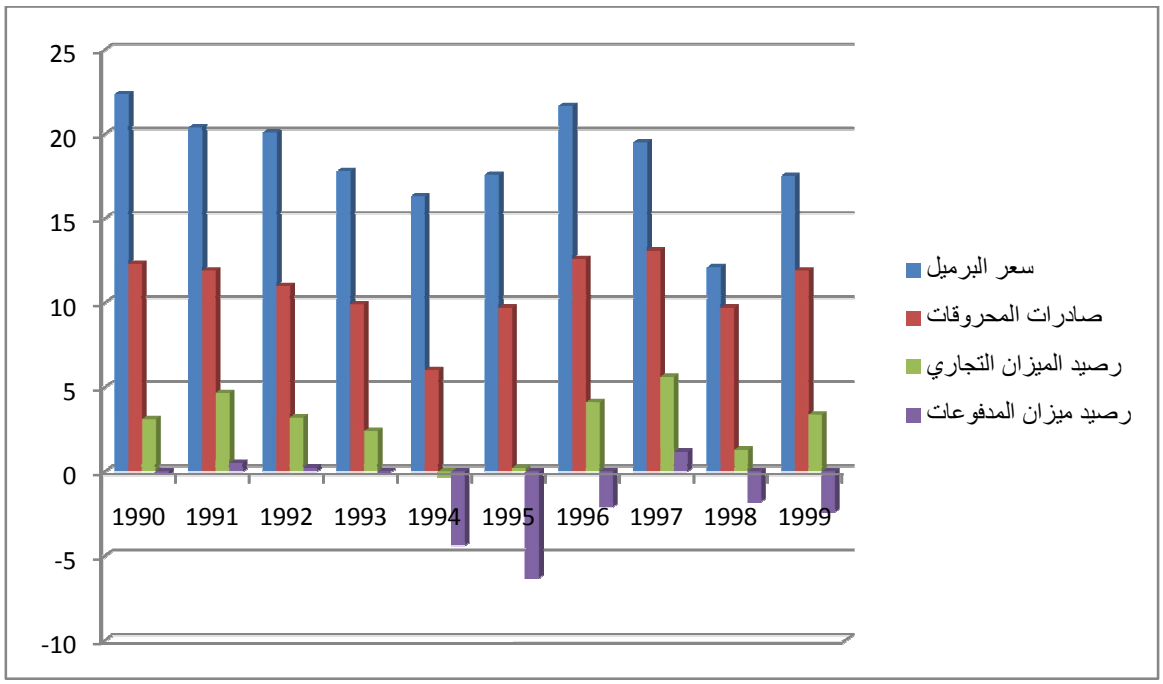
جدول رقم(3-5): تطور رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول. الوحدة: مليار دولار

السنة	متوسط سعر البرميل	صادرات المحروقات	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان المدفوعات	معدل التغير لسعر البترول	معدل التغير لميزان المدفوعات	حجم المديونية
1990	22,36	12.3	3.11	-0.22	-8.76	-327.2	28.37
1991	20.4	11.9	4.67	0.5	-1.47	-54	27.87
1992	20.1	11	3.2	0.23	-11.44	-113.04	26.67
1993	17.8	9.9	2.4	-0.03	-8.37	144.6	25.72
1994	16.31	6	-0.3	-4.37	7.78	44.85	29.48
1995	17.58	9.7	0.2	-6.33	23.3	-66.98	31.57
1996	21.69	12.6	4.1	-2.09	-10.14	-155.9	33.65
1997	19.49	13.1	5.6	1.17	-37.9	-252.1	31.22
1998	12.1	9.7	1.28	-1.78	-44.62	33.70	30.47
1999	17.5	11.9	3.36	-2.38	62.85	418.06	28.31

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر عجز تعرض له ميزان المدفوعات طيلة فترة الدراسة كان سنة 1995 بقيمة(6.33) مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري بعد حركة الخصخصة العنيفة الّتي انتهجتها الجزائر آنذاك، وارتفاع فاتورة الموارد الغذائية المستوردة، دون أن ننسى التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي الّذي عرفته البلاد، وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم(3-5):

شكل رقم(3-5): تطور رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول



المصدر: تم إعداد بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-5).

من خلال الشكل البياني، نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً بقيمة 1.16 مليار دولار في حين قدر سعر البترول بـ 19.4 مليار دولار، ويفسر هذا الفائض الّذي جاء نتيجة انخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية الّتي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية الّتي بلغت 7320 مليون دولار.

ليعود ويحقق عجزاً سنتي 1998و1999 بـ(1.78) مليار دولار (2.38) مليار دولار على الترتيب، وهذا بسبب انهيار أسعار البترول الّتي بلغت 12.5 مليار دولار الناتج عن حدوث الأزمة الآسيوية[1]، حيث نلاحظ أنه كلما تغير سعر البترول تغير معه ميزان المدفوعات.

فقد بلغ معدل التغير لسعر البترول 44.6% أما معدل التغير لميزان المدفوعات فقد بلغ 33,7% سنة 1998، وهذا يبين حساسية ميزان المدفوعات اتجاه أسعار البترول، لأن أغلبية الصادرات من البترول، في حين أن الصادرات خارج البترول تظل محدودة جداً، معبرة عن غياب التنوع في سلة الصادرات وهي خاصية مميزة للاقتصاد الجزائري.

ثانيا: خلال الفترة من(2000-2014): عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فائضاً طيلة فترة الدراسة ما عدا سنة 2014 أين سجل عجزاً ، وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم(3- 6):

* شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم 1997/10/2 حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر(Hang Seng) بنحو 1211نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة.

جدول رقم(3-6): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2014). الوحدة: مليار دولار.

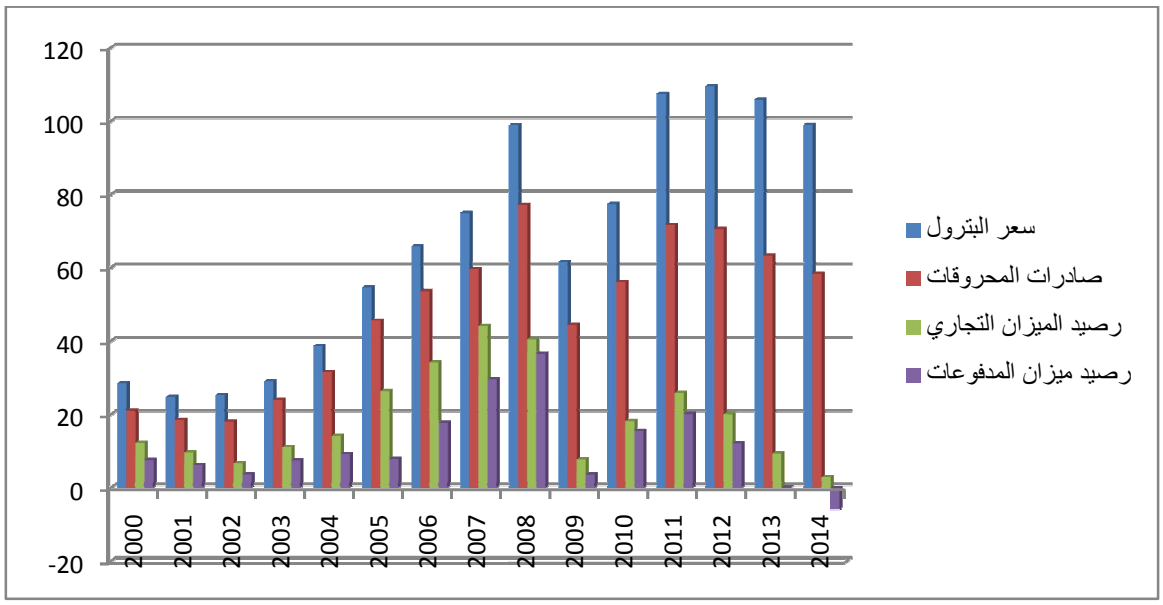
السنة	متوسط سعر البترول	صادرات المحروقات	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان المدفوعات	معدل تغير سعر البترول	معدل تغير ميزان المدفوعات	حجم المديونية
2000	28.5	21.06	12.3	7.57	-12.80	18.22	25.26
2001	24.85	18.53	9.6	6.19	-1.56	41.03	22.57
2002	25.24	18.11	6.7	3.65	15.01	105.4	22.64
2003	29.03	23.99	11.1	7.5	33.17	23.33	23.35
2004	83.66	31.55	14.2	9.25	41.33	14.16	21.82
2005	54.64	45.59	26.4	7.94	20.02	123.2	17.19
2006	65.85	53.61	34.2	17.73	13.81	66.66	5.61
2007	74.95	59.61	44.2	29.5	32.03	23.68	5.60
2008	68.96	77.19	40.5	36.55	-37.75	-90.94	5.58
2009	61.6	44.41	7.7	3.64	25.24	328.02	5.41
2010	77.4	56.12	18.2	15.58	38.75	29.33	5.58
2011	107.4	71.66	25.9	20.14	1.95	-40.1	4.40
2012	109.5	70.59	20.1	12.06	-3.28	-98.92	
2013	105.9	63.33	9.4	0.13	-6.49	-462.3	
2014	99.2	58.36	2.9	-5.88	-		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً سنة 2000 قدره 7.5 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريباً ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008، وهذا بسبب تحسن أسعار البترول الّتي بلغت 98.9 مليار دولار سنة 2008.

ثم تراجع بشكل كبير سنة 2009 أين بلغ 3.6 مليار دولار وهذا الانخفاض كان بسبب الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة والأزمة المالية العالمية الّتي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول الّذي بلغ 3.7 مليون برميل يومي، وانخفاض الأسعار الّتي بلغت 61.6 مليار دولار، وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم(3-6):

شكل رقم(3-6): تطور رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: تم إعداد بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-6).

من خلال الشكل البياني، نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فائضاً سنة 2011 بلغ 20.14 مليار دولار، ويفسر هذا الفائض في التحسن في التجارة الخارجية وارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات الّتي بلغت 71.66 مليار دولار الّذي يرجع سببه إلى ارتفاع أسعار البترول الّتي بلغت 107.4 مليار دولار للبرميل سنة 2011.

أما سنة 2014، فقد عرف ميزان المدفوعات عجزاً، وهذا بسبب تراجع أسعار البترول الّتي بلغت 99.02 مليار دولار، ويفسر هذا التراجع في سعر البترول بظهور طاقة جديدة عرفت بالغاز والبترول الصخري وبداية الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاجها، وأيضا عوامل أخرى تتعلق بالحرب في سوريا وموقف السعودية من رفع الأسعار وتراجع الطلب العالمي كأهم العوامل، حيث نلاحظ أنه كلما انخفض معدل التغير لسعر البترول أثر بشكل سلبي عل معدل التغير لميزان المدفوعات.

إنّ هذه النتائج المتحصل عليها طيلة فترة الدراسة من(1990-2014) تؤكد الحساسية الشديدة لميزان المدفوعات الجزائري اتجاه أسعار البترول، مما يستوجب ضرورة تنويع الصادرات خارج البترول.

خلاصة:

يعُد ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات الاقتصادية، باعتباره يمس كافة الموازين الاقتصادية سواء التجارية أو المتعلقة برأس المال، لذا فهو يلقى الاهتمام الكبير من قبل الباحثين والمهتمين من الهيئات الدولية، من هنا يمكن القول بأنه يسمح بمعرفة الوضعية الاقتصادية الحالية للبلد، ومن خلاله يمكن التنبؤ بالحالة المستقبلية، ويسمح بمقارنة الاقتصاد الوطني بباقي اقتصاديات العالم الأخرى، واستخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف.

وتُوجد هناك علاقة طردية واضحة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات في الدول النفطية ومنها الجزائر، فتأثير تغيرات أسعار البترول لا يقتصر فقط على الميزان التجاري بل يتعدى ذلك إلى البنود الأخرى لميزان المدفوعات مثل حساب رأس المال. وعرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تقلبات تماشياً مع تذبذبات أسعار البترول، فالجزائر كغيرها من الدول النامية الّتي تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على البترول، يجعل اقتصادها رهينة للمضاربة في سوق البترول والتغيرات الّتي تحدث بين العرض والطلب عليه.

كَما يرجع تدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين إلى تدني أسعار صادرات البترول وارتفاع الواردات، فقد ظل ينتقل من عجز إلى فائض ومن فائض إلى عجز طيلة فترة الدراسة غير أن الفائض هو الغالب خاصة سنة 2008 حتى 2013أين شهدت أسعار البترول تحسناً كبيراً.

تمهيد

يعُتبر البترول سلعة إستراتيجية هامة فإنّ دراسة السوق البترولية وتحليل أسعار البترول ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث، و السوق البترولية لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة و المنتجة للبترول، كما أنّها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة وتضارب المصالح بين الطرف المنتج الّذي يسعى لِاستغلال ثروته البترولية و الاستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن، وبين الطرف المستهلك الّذي يسعى للحصول على البترول بأرخص الأسعار.

ومن هذا المنطلق سيتّم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **ماهية السوق العالمية للبترول؛**
- **العوامل المحددة لسعر البترول في السوق الدولية؛**
- **تحليل تطورات السوق العالمية من خلال الفترة(1990–2014).**

المبحث الأول: ماهية السوق العالمية للبترول

تَستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام، وتحظى بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد، وتتّسم السوق البترولية بعدة أنواع ومميزات، كما أن لها عدة متدخلين وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السوق البترولية وأنواعها

تُعتبر السوق البترولية من أهم الأسواق في العالم وقد نشأت بسبب الحاجة إليها، وعرفت السوق عدت أنواع.

أولا: مفهوم السوق البترولية

هِي السوق الّتي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التخفيضات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الّتي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية[1].

و تُعرف أيضاً: بأنها المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة البترولية بسعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن و سعر أو أسعار معلومة[2].

[1] علي دبية، تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط(2001-2011)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص15.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص22.

ثانيا: أنواع الأسواق العالمية للبترول: نميز بين نوعين من أسواق البترول[1]:

1-الأسواق الفورية للبترول:

عَرفت صناعة البترول الأسواق الفورية من القديم باعتبارها وسيلة عملية لتخلص من أسعار منخفضة من بعض الفوائض البترولية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل.

ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية في البترول، بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة.

وفي منتصف ثمانينات القرن العشرين أدى الاختلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي، العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية، حتى صارتأسعار التعامل فيها سبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية و السياسية الّتي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية، مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

2-الأسواق المستقبلية للبترول(الآجلة):

عُرفت الأسواق المستقبلية قديما ولكن في مجال السلع الّتي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة لتِحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترول فلم تنتعش إلا في ظل أسعار تتّسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

وارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء البترول لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة.

[1] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستار غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص90.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين[1]:

أ-السوق البترولية المادية الآجلة: تتمّ المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15يوم.

ب-السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتمّ فقط على بضاعة عينية، ولكن أيضاً بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام و المنتجات البترولية واسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري.

المطلب الثاني:مميزات أسواق البترول العالمية

تَتميز أسواق البترول عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيراتها من الأسواق، لذلك فإنّ الفهم الجيد لهذه الخصائص قد يساعدنا في تحليلنا للعوامل المؤثرة في أسعار البترول.

إنّ أسعار البترول تشبه جميع أسعار السلع و الخدمات في أنها تُحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع نظيراتها المتوفرة، ومع ذلك هناك بعض الخصائص المميزة لصناعة البترول الّتي تظهر من خلال تعرض أسعار البترول لنوبات متكررة، ومع هذا لا يوجد بديل واضح وجاهز للبترول في المدى القصير، ولذلك فإنّ الطلب على خامات البترول سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعار البترول، حيث أنه لتطوير قدرات إنتاجية جديد في سوق البترول يتطلب الأمر فترات طويلة، ونتيجة لذلك فإنّ أي تحويل غير متوقع في أسواق البترول في ظل عدم مرونة كل من الطلب و العرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير للوصول إلى حالة التوازن.

بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة العرض و الطلب تتميز الأسواق البترولية، بخصائص أخرى مثل عدم اليقين بشأن الطلب و الأسعار في المستقبل هذا ما يؤدي إلى عدم استقرار السوق بشكل عام، ومن ثم سينعكس القرار المتعلق بالاستثمار في قطاع المحروقات، كما هناك أيضاً نقص عام في المعلومات المتعلقة

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص90.

بمستقبل الاستهلاك و الإنتاج عندما يتعلق الأمر بدول الفاعلة غير المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية، الأمر الّذي سيؤدي إلى زيادة رأس المال و التكاليف الثابتة و بالتالي تعقيد القرارات الاستثمارية.

أخيراً تتطلب الاستثمارات في صناعة البترول عموماً رؤوس أموال ضخمة مما يعني أن قرار زيادة قدرات إنتاجية جديدة متمركزة عند فئة بعينها من المستثمرين، حيث عادة ما تقوم بإتباع إجراءات لحماية استثماراتها ومنه فإنّ القرارات الاستثمارية الجديدة الّتي تخدم مصالحهم تميل إلى التركيز على الزيادة في الأسعار الناتجة عن التوازن بين العرض و الطلب به لا من التوقعات[1].

المطلب الثالث: المتدخلون في السوق البترولية

يعُتبر القطاع البترولي من القطاعات الاقتصادية المعقدة، لذا تطلب هذا الأمر إيجاد سبل لتنظيم هذا القطاع فسعت كل جهة إلى إنشاء منظمة تحمي مصالحها وتحقق أهدافها.

1- من ناحية الدول المنتجة:

منظمة أوبك opec: أُنشئت هذه المنظمة خلال الاجتماع التأسيسي الّذي عقد في العاصمة العراقية بغداد في 10-09-1960، بحضور كل من إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا وهي الدول الّتي وقّعت الِاتفاق الأساسي لها، وتعتبر من المنظمات القائمة ما بين الحكومات ذات الكيان الدولي[2].

وَتهدف هذه المنظمة إلى زيادة مداخيل أعضائها باعتبارها محدودة وتحديد الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في السوق البترولية الدولية، وتحديد أفضل السبل و السياسات لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية[3].

[1] داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على الساسة المالية في الجزائر(2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص ص71-72.

[2] مشدن وهيبة،مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، ص ص58-59.

ومن أهدافها أيضاً تحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية، والاستفادة من مواردها و إمكانيتها وإقامة المشروعات المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة وتأمين وصول البترول إلى الأسواق العالمية بشروط عادلة ومعقولة[1].

2-من ناحية الدّول المستهلكة:

أ- وكالة الطاقة الدولية EIA: منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للبترول، تأسست بعد حرب 1973 إذ كان موقف الدول العربية في تلك الحرب هو العامل الأساسي وراء عملية تسريع إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الّتي تعتبر في الوقت الراهن أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة البترولية الدولية، وضعت عند نشأتها عام 1974 برنامج دولي لترشيد استعمال الطاقة، وفرضت على دول الأعضاء ضرورة الاستثناء إلى مبادئ هذا البرنامج عند وضع سياسات الطاقة المحلية، وحددت ثلاث أهداف تعمل على تحقيقها هي[2]:

-توفير الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة؛

-تبني الإجراءات المشتركة لمواجهة قطع الإمدادات البترولية؛

-تقليص الاعتماد على البترول المستورد و القيام بدور أكثر فعالية.

ب- الشركات البترولية العالمية الكبرى: سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة البترولية أُصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي الّتي تتحكم في جانب كثير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير، ورغم شركات البترول الوطنية الّتي تشرف على الصناعة البترولية في دولها ودول أخرى، إلاّ أنّ هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة البترولية وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من 50% من ناقلات البترول في العالم، أكبر هذه الشركات "أكسون"، "غولف"، "تكساكو"، "موبيل أويل"، وكلها شركات أمريكية بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية " بريتيش بيتروليوم"[3].

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره،ص95.

[2] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص ص23-24.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص62.

المبحث الثاني:العوامل المحددة لسعر البترول في السوق الدولية:

تَعددت الأسباب والمداخل المفسرة لانخفاض أسعار البترول حسب المحللين الاقتصاديين، فمنهم من يفسر هذا الهبوط إلى عوامل اقتصادية (عرض –طلب)، ويذهب اتجاه آخر لتفسير ذلك إلى عوامل أخرى وإن كان صداها قليل. إلاّ أنّ الاستقرار في سوق البترول العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما.

المطلب الأول:العوامل الاقتصادية

يَشهد البترول دوماً تقلبات عديدة في أسعاره، يرجع بعضها إلى عوامل اقتصادية تتعلق باختلال التوازن بين العرض والطلب.

أولا:الطلب العالمي البترولي: للطلب العالمي البترولي مجموعة من التعاريف نذكر منها[1]:

1- مفهوم الطلب البترولي يُقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمّي والنوعي على السلعة البترولية،كخام أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء لأغراض استهلاكية أو صناعية، لهذا يعُتبر الطّلب على السلعة البترولية طلباً مشتقاً، لأنّه منعكس على المنتجات البترولية الّتي تَسد حاجات الإنسان.

2- العوامل المؤثرة على الطلب البترولي :يتأثّر الطلب البترولي بمجموعة من العوامل نذكر منها :

- **النمّو الاقتصادي العالمي** يرتبط النمّو الاقتصادي العالمي ارتباطاً وثيقاً بالطلب البترولي، وهو أحد العوامل المؤثّرة فيه والعلاقة بينها طردية، فزيادة النمّو الاقتصادي تصاحبه دائماً زيادة في الاستهلاك البترولي، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الّذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أنّ انخفاض النمّو الاقتصادي يسمح لكميات الطّلب بالتقلص.

[1] جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2010)على الاقتصاديات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص38.

فإذا عَوفت أي دولة من دول العالم نمّو اقتصادي، أو ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نمّوها خاصة الدول الصناعية فإنّ هذا يدفعها إلى زيادة استهلاكها من البترول[1].

❖ **أسعار البترول:** تشير قواعد النظرية الاقتصادية إلى العلاقة العكسية بين سعر السلعة والطلب عليه فارتفاع أسعار السلعة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استخدامها وبالّتالي إلى انخفاض الطّلب عليها، بينما يؤدي انخفاض أسعار السلعة إلى انخفاض تكلفة استخدامها وبالّتالي إلى الطلب عليها، إلا أنّ استجابة الطلب للتغير في السعر قد تحدث آنيا في بعض السلع، بينما تأخذ وقتاً أطول في سلع أخرى معناه حسب طبيعة السلعة، وفي حالة سلعة البترول فإنّ مقدار التغير في الطلب على البترول يُعتبر منخفضاً مقارنة التغير في الأسعار على المدى القصير، وهذه سمة هامة للبترول فهو المصدر الرئيسي والأهم للطاقة في العالم[2].

❖ **سعر المواد الطاقوية البديلة:**

كلما سَجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلاّ ولجأت الدّول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز و الفحم، لتقليص الكمية و الضغط على الأسعار بالانخفاض و تتجه الدّول الصناعية في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي، كمصدر رئيسي للطاقة لأنّه يعتبر أحسن بديل للبترول لتواجده في مناطق متعددة من العالم و بكميات هائلة[3].

[1] جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات –دراسة حالة الجزائر–(1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص35.

[2] الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، النفط و التعاون العربي، العدد 139، المجلد السابع و الثلاثون ، 2011،ص ص 31-32.

[3] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص37.

❖ **الاستقرار السياسي في العالم:**

الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتباره كذلك من العوامل المؤثّرة في الطّلب البترولي، و الّذي ينعكس مباشرة على الأسعار و الاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، و هو ما يدفع بالدّول الأكثر استهلاكاً للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة بأيّ سعر و هذا تخوفا من نقص الإمدادات البترولية[1].

ثانيا:العرض العالمي للبترول

من خلال دراستنا لتطور أسواق البترول لاحظنا أنّ تأثير العرض البترولي على أسعار البترول تأثيراً متبادل. لذا سنقوم بتعريف العرض البترولي والعوامل المؤثرة فيه.

1. **مفهوم العرض البترولي** :يعرُف العرض البترولي على أنّه الكمية المعروضة منه للبيع في الأسواق العالمية، ويعتبر هذا التعريف المفهوم السائد بين مختلف شركات البترول الدولية، فإذا كان العرض البترولي في السابق، يعتمد على معدلات الإنتاج الّتي كانت تحدد وفق سياسات الشركات البترولية الكبرى، فالعرض العالمي اليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة أو منفردة[2].

ويعرف أيضاً على أنّه الكميات الّتي ترغب وتقدر الدول المنتّجة للبترول في تقديمها في السوق البترولية وفق الأسعار السائدة في وقت وزمان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].

[1] مداح عبد الهادي، أثر انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة عامة وعلى قانون المالية لسنتي 2015و2016، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات الدول المصدرة "المخاطر والحلول "، يومي 28-2015/10/29 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

[2] عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص25.

[3] إمام مُحَمَّد سعد، البترو دولار و الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص24

2. العوامل المؤثرة في العرض البترولي

يُوجد العديد من العوامل الّتي تؤثر في العرض العالمي سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر. وأهم هذه العوامل نجد:

❖ **الطلب البترولي**: يُعتبر من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي، لأنّ الطلب هو من يخلق العرض، فعندما يلاحظ منتجو البترول أنّ هناك زيادة في الطلب سيتجهون لامحالة إلى زيادة عرضهم في السوق، أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم؛

من هذه النظرة نقول أنّ هناك علاقة قوية بين عاملي الطلب والعرض السوقي للسلعة البترولية، الذّي تتحدد وفقها الأسعار، فعندما يكون هناك طلب يفوق تتجه الأسعار للزيادة فتسعى الدول المصدّرة للبترول إذا كان باستطاعتها عرض كميات إضافية من البترول للحصول على عوائد إضافية تمول بها اقتصادها. وإذا وصلت إلى أقصى إنتاجها توجه مداخلها المالية الإضافية إلى الاستثمار في المجال البترولي للمدى البعيد، وعندما يكون هناك طلب يقل عن العرض تتجه الأسعار للانخفاض فتحاول الدول المستهلكة رفع مخزوناتها وزيادة استهلاكها للبترول والعكس بالنسبة للدول المصدرة للبترول[1].

❖ **المنافسة بين المنتجين**: إنّ السوق البترولية تتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة بترولية الحصول على أكبر حصة في السوق، وفي الواقع هذه المنافسة موجودة بين دول(OPEC) فيما بينها والدول غير الأعضاء في المنظمة، فكل طرف يحاول الظَفر بأكبر حصة من السوق البترولي وهذا من شأنه أنّ يؤثر على الكميات المعروضة[2].

❖ **السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج**: لهذا العامل قوة تأثير كبيرة على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو ثبات العرض، وتتّمثل هذه السياسة في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استعمال البترول من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة؛

---

[1] العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970-2006) مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.ص35.

[2] ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006-2007، ص، ص64-65.

فتخفيض أو توقيف إنتاج البترول يُعتبر سلاحًا اقتصاديًا هامًا أُتخذ على عدّة أشكال في السوق البترولية، ومثال ذلك ما قامت به الدول العربية المنتّجة للبترول خلال حربي1967و1973، عندما استعملت بترولها كسلاح ضد الدول الاستعمارية المعادية وكان له تأثير على العرض البترولي العالمي،كذلك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف من بينها، إطالة فترة استغلال البترول بصورة أفضل.

أما من ناحية زيادة العرض أو الإنتاج فالهدف منه زيادة العوائد المالية لأغراض تلبية متطلبات التنمية كما هو الحال في السعودية و إيران[1].

ثالثا:تغير سعر صرف الدولار:ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام 2014، ثّم ارتفاعه بشكل أسرع مع منتصف 2014، الأمر الذّي خفض الأسعار خوفاً من ارتفاع هائل في معدلات التضخم.

وعندما ينخفض سعر الدولار أمام العملات العالمية، يرتفع سعر البترول. وفي 2000-2008، حين انخفض سعر الدولار ارتفعت الأسعار العالمية للبترول والغاز والمعادن، ولكن حين ارتفع أخيراً سعر الدولار مقابل 6% تدنت أسعار البترول[2].

المطلب الثاني:العوامل الأخرى:

هناك العديد من العوامل الأخرى الّتي ساهمت بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا في تقلب أسعار البترول بالشكل الحالي يمكن إدراجها فيما يلي:

[1] العمري علي، نفس المرجع السابق، ص35.

[2] عماد معوشي، أسباب انهيار أسعار النفط وتداعيات على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية،الجزائر.

- **الموقع الجغرافي**: يؤثر الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير في تحديد مستوى الأسعار، حيث أنّ كلفة النقل تحّدد من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك، فكلما قُربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أجور الشحن أقل مما يقلل من السعر[1] .
- **العوامل المناخية**: إنّ الكوارث الطبيعية الّتي يعرفها العالم تؤثّر على المعروض البترولي، ومن أمثلة ذلك تتّابع حدوث الإعصار تلو الأخر عام 2004في بحر الكاريبي وخليج المكسيك الأمر الّذي ساهم في انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة، وكان أشهر هذه الأعاصير إعصار ايفان الذي تّسبب في توقف العمل في خليج المكسيك، وتوقف تفريغ البترول المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموانئ الموجودة بهذه المنطقة، الأمر الذي زاد من اضطراب سوق البترول وارتفاع الأسعار[2].
- **السكان**إنّ العدد السكاني كلما كان كبير فإنّه يؤثّر على الطلب البترولي بالزيادة وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان، ولما كان هذا العامل من العوامل المساعدة فإنّ تأثيره يكون نسبياً ومتكاملاً مع بقية العوامل وخاصة الدخل الوطني للبلد وللفرد[3].
- **العوامل الجيوسياسية**:تُعتبر السوق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية، حيث أّهت الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشافالبترول العربي دوراً هاماً في تحديد السياسة البترولية وتحاكثير ً ا أنّ تربط البترول بمصالح دولها مما جعل البترول عاملاً متغير ً ا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية؛

وتتّأكد أهمية هذا العامل أكثر فأكثر من خلال سعي القوى الكبرى للسيطرة أكثر فأكثر وبشتى الوسائل على أهم منابع البترول في العالم.من أهم الأمثلة على ذلك، التواجد الدبلوماسي القوي لقوة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية في كل المناطق الغنية بالبترول.

[1] العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقة ECM(فترة الدراسة من 2-1-2009 إلى30-12-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص5.

[2] ضالع دليلة، مرجع سبق ذكره، ص64.

[3] بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص25.

بل والتواجد العسكري عندما تقتضي الحاجة لذلك، إضافة إلى ذلك نجد العامل الأمني والذي برز بقوة خلال السنوات الأخيرة، فهو يلعب دوًرا تختلف أهميته حسب الظروف التي تمر بها مناطق البترول المختلفة[1].

- **عامل الندرة**: كون البترول سلعة ناضبة فإنّ تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخًرا تتحسن من هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محّدد على وجه الدقة[2].
- **موقف منظمة الأوبك**: إنّ الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنظمة هو الاستقرار على سعر عادل للبترول في الأسواق العالمية، غير أنّ الأزمة الأخيرة عرفت تحولاً جذرًيا في قرارات ومساعي المنظمة، وهو ما ظهر في مواقف عدد من الدول (أغلبها خليجية وعلى رأسها السعودية)، وهو الأمر الّذي جعل بوادر الانقسامات تطفو على السطح، ولعل دعوات دول كفنزويلا والجزائر لعقد اجتماعات طارئة للمنظمة للنظر في قضايا الحصص ورفض المنظمة للدعوات كان من بين الدلائل الكثيرة على ذلك[3].

[1] طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام2014، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

[2] مولاي سارة، العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

[3] حمزة رملي، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

السبب الذي يرجحه الكثيرون هو سياسي بحت، حيث يرون أنّ انخفاض أسعار البترول بهذا الشكل هو راجع لرغبة أمريكا معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوربي –الأمريكي بشأن أوكرانيا، حيث كانت نتائج انخفاض الأسعار كارثية على الاقتصاد الروسي، ويرى البعض أنّ عدم رغبة أوبك تخفيض المعروض من البترول راجع لرغبة السعودية الإضّرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه كثير ً ا في المنطقة[1].

❖ **موقف السعودية من تدهور أسعار البترول:** في السياق الاقتصادي يرى عدد من المختصين أنّ عدم تبني المملكة السعودية لأيّ قرار بشأن التخفيض، ناجم عن التحدي الجديد الّذي فرضه إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، فالمملكة تدرك بأنّ السوق البترولي يعاني من تخمة في المعروض، وأنّ أيّ محاولة لتخفيض سقف الإنتاج لن يكتب لها النجاح إذا استعملت الولايات المتحدة خزينها الاستراتيجي أو إذا لم تتعاون شركات البترول الغربية بالمثل في تخفيض إنتاجها "وهو أمر مستبعد"؛

لذا فإنّ العواقب ستكون وخيمة على المملكة وقد تخسر جزء ً اكبير ً ا من السوق البترولية، في الوقت الذي يمكن أن يسدَ النقص في الإنتاج السعودي بسهولة ويُسر من قبل عدة أطراف[2] ؛

وهناك فريق يرى بأنّها خطوة ذكية من السعودية للحد من نمّو الإنتاج (غير التقليدي) في الولايات المتحدة حيث وزير البترول السعودي "علي النعيمي"سبق أن قال إنّ بلاده هدفها من تخفيض الأسعار إخراج المنتجين الهامشيين الّذين أغرقوا الأسواق بالبترول، واستفادوا من ارتفاع الأسعار، في إشارة إلى النفط الصخري الأمريكي، وأشار إلى أنّ بلاده سوف تَظل تنتج حصتها حتى لو وصل سعر البترول إلى عشرين دولاًرا، واعتبر أنّه من غير العدل مطالبة "أوبك"بتقليص إنتاجها إذا لم يقم المنتجون خارج المنظمة بالخطوة نفسها[3].

[1] عثمان عثمانية، آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم:دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

[2] مولاي سارة، مرجع سبق ذكره.

[3] العيداني إيمان، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط "الأسباب وطرق العلاج"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

المطلب الثالث :تحديد سعر البترول وفق قانون العرض والطلب

في المدى القصير يتحدد سعر البترول بتوازن قوى العرض والطلب على البترول في السوق العالمية للبترول، أما في المدى المتوسط والطويل فميكانيزمات تحديد سعر البترول تتعلق بمدى استجابة العرض والطلب البترولي للتغير في السعر، فكلما طالت الفترة تطرأ تغيرات على السعر.

وفي الواقع العملي استقرار أسعار البترول مرهون بمدى توازن سوق البترول من خلال تساوي الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من البترول، إلاّ أنّ العلاقة بين الطلب والعرض متشابكة ومعقدة مما يجعل حدوث هذا التوازن مستحيل فيؤدي إلى عدم استقرار الأسعار[1].

أولاً: تحديد سعر البترول على المدى القصير:

في المدى القصير يتحدد سعر البترول بمدى توافق العرض مع الطلب على البترول، وفي فترة قصيرة لا يستجيعرض البترول والطلب عليه بصورة كبيرة للتغيير في السعر، كما أنّ جزء ً ا ثاني ً ا من سعر البترول يمثل تكاليف الإنتاج والنقل.....،وعلى هذا فسعر البترول العالمي يتحدد مقارنة ً بأسعار أكبر الخامات البترولية تكلفة، وفي المدى القصير يكون الطلب متأثرا بالنشاط الاقتصادي ومخزون البترول. أما عرض البترول فلا يتأثر بالسعر في هذه الفترة لأنّ حجم الإنتاج يكون مرتبط بقرارات الدولة المنتجة. وهذهعوامل تُؤكد قلة مرونة عرض البترول لتّغير في السعر في المدى القصير مهما تغيرت الأسعار[2].

ثاني ً ا: تحديد سعر البترول في المدى المتوسط والطويل:

تَرتبط مدى استجابة عرض البترول لتغير في السعر بهوية المنتج إذا كان دولة أو شركة بترولية، حيث لزيادة العرض في المدى المتوسط والطويل يجب الرفع من وتيرة استغلال الآبار، والعمل على حفر آبار جديدة وهي إجراءات تَأخذ وقت ً ا طويلًا إما لتخفيض العرض فيقابل ذلك عدّة صعوبات.

[1] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره،ص40

[2] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص76

فـآبار البـترول تتّـأثر بتوقيـف اسـتغلالها ممـا يُحـدث تسـربات و إهـتلاك الآلات وتقلـيص مـداخيل الصادرات و الإضرار بميزان المدفوعات لذا يُواصل المنتجون في الإنتاج، أمّا من جانب الطلب على البترول فإنّه يكون من أجل تحويل البترول إلى منتجات مكررة يسهل استعمالها، وبالّتالي على البترول الاستجابة لتّغير في السعر من طرف المستهلكين تكونُ متأخرة وتأخذ بعض الوقت، كما أنّ التنبُؤ بالسعر في المدى الطويل صعب جدًا ويخضع لعوامل مترابطة ومتشابكة ويتّم بواسطة النماذج القياسية والتحليل الفني، ويَعتمد علىُ متغيرات عديدة[1].

ثالثًا: تحديد السعر العادل للبترول:

إذا بحثنا عن السعر الّذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد بترولية جديدة تُواكب زيادة الطلب العالمي على البترول، ويُحقق عائدًا مُجزيًا لشركات البترولية وتعويضًا معقولًا للّدول المصدرة للبترول، وتحريره من الضغوط التي تُمارسها الّدول الصناعية لإبقائهُ منخفضًا، فإنّنا يجب أن نُراعي في تقديره المبادئ التالية[2]:

- زيادة سنوية في السعر لمواجهة التضخم.
- تصحيح سعر البترول تبًعا لما يَطرأُ على سعر صرف الدولار-الذي يُسعر به البترول-من تغيير تبًعا لما أقرته اتفاقية جنيف الأولى1972، جنيف الثانية1973،حيث إنّ البترول ثروة طبيعية ناضبة وسلعة لا تخضع لقوانين المنافسة الحرة، كما تطالب به الّدول المستهلكة من خلال تأثيرها على قوى العرض والطلب لإبقاء السعرُ متدنيًا، وسعر البترول يجب أنّ يَضمن أكثر من عنصر التكلفة وهو التعويض عن نضوب الثروة، وهذا ما أقرته اتفاقية "الجات" والمنظمة العالمية للتجارة OMC من خلال المادة 20.

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره،ص77

[2] مرجع سبق ذكره، ص78

المبحث الثالث: تحليل تطورات السوق العالمية خلال الفترة(1990-2014)

ا ِ تَسمت السوق البترولية خلال النصف الأول من عام 2014 بالاستقرار النسبي، أما خلال النصف الثاني من العام فقد شهدت السوق تغيراً مفاجئاً بحدوث انخفاض حاد في أسعار البترول، وحدوث تقلبات في أسواق الطاقة العالمية، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل هذه التغيرات من جانب العرض و الطلب البترولي وكذلك أسعار البترول.

المطلب الأول: تحليل التطور الطلب العالمي للبترول

شَهدت الفترة من 1990- 2014تطوراً ملحوظاً في الطلب العالمي للبترول الأمر الّذي دعا إلى القيام بتحليل هذا التطور ومعرفة الأسباب.

ويمكن تقسيمها إلى فترتين:

1- الفترة من 1990-2010: شَهد العقدين الماضيين نمواً متزايداً في الطلب العالمي على البترول، حيث سجلت السنوات من 1990إلى 2010نمواً موجباً في الطلب على البترول باستثناء عام 2009. الّذي سجل نمواًسالباً بلغ حوالي 1.6% متأثراً بظروف الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وبالتالي على الطلب البترولي.

وقد ارتفع الطلب العالمي على البترول بنحو20 مليون ب/ي خلال الفترة 1990-2010 من حوالي 66.4 مليون ب/ي عام 1990إلى 86.3 مليون ب/ي عام 2010، حيث تعتبر الفترة الممتدة مابين عامي1994 و2007 فترة نمو استثنائي للطلب على البترول، فقد حفز النمو السريع في الاقتصاديات الصاعدة والنامية على وجه الخصوص زيادة الطلب على البترول، حيث ترتبط انطلاقة التصنيع و الزيادات القوية في متوسط الدخل الفردي المنخفض في الأصل بنوعية النمو الاقتصادي الأكثر كثافة في استخدام السلع الأولية وأهمها البترول، وبذالك كان نمو الطلب على البترول مدفوعا في الأساس بمواصلة إشراك مجموعات كبيرة من العمالة منخفضة الدخل، لاسيما منطقة آسيا في الاقتصاد العالمي وهي مجموعة ينخفض فيها نصيب الفرد من الاستهلاك مقارنة بمناطق أخرى في العالم، وتتميز بارتفاع مرونة الطلب الدخلية[1].

[1] الطاهر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص14.

وانعكست الأزمة الآسيوية في شهر يونيو 1997، والّتي تلتها الأزمة الروسية مع بداية عام 1998 في تراجع واضح لمعدل النمو في الطلب على البترول عندما بلغ 0.3%، ولكن ما لبث أن عاود وتيرة التعافي منذ عام 2003 بعودة النمو القوي لدول آسيا بقيادة كل من الهند والصين، وقد كانت مجموعة الدول النامية المصدر الرئيسي للزيادة في الطلب العالمي على البترول خلال الفترة 1990-2000، حيث ساهمت بحوالي 17.4 مليون ب/ي أي بنسبة 87.4% من إجمالي الزيادة في الطلب العالمي للبترول خلال تلك الفترة، والّتي بلغت 19.9 مليون ب/ي وقد ارتفع طلب مجموعة الاقتصاديات الصناعية و المتحولة بحوالي 8 مليون ب/ي خلال الفترة 1995- 2005، بينما تراجع طلب مجموعة الاقتصاديات الصناعية والمتحولة بحوالي 1.8 مليون ب/ي خلال الفترة 1990-1995، وتراجع أيضاً بحوالي 3.7 مليون ب/ي خلال الفترة 2005- 2010، فكانت المحصلة مساهمة مجموعة الاقتصاديات الصناعية و المتحولة بحوالي 2.5 مليون ب/ي أي بنسبة 12.6% من إجمالي الزيادة في الطلب على البترول خلال الفترة 1990-2010[1].

2- الفترة من 2010-2014

ارتفع الطلب العالمي على البترول بشكله المطلق عام 2014 بواقع 1 مليون ب/ي وبمعدلات نمو تقل كثيراً عن العام السابق، متأثرة بتحسن النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف جداً.

ويوضح الجدول رقم (2-1) معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على البترول مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة الممتدة مابين عامي 2010-2014[2].

[1] الطاهر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير الأمين العام السنوي)، تطورات السوق العالمية وانعكاساتها على الأقطار الأعضاء، جامعة الدول العربية، 2014، تاريخ التحميل 2016/03/04:

http:www.oapcorg.org.

جدول رقم (2–1):النمو الاقتصادي و النمو في الطلب على البترول وفق المجموعة الدولية

% – 2014–2010

السنة	2010	2011	2012	2013	2014*
الدول الصناعية**					
الناتج المحلي الإجمالي	**3.1**	**1.7**	**1.2**	**1.4**	**1.8**
الطلب على النفط	**1.3**	**(1.1)**	**(1.1)**	**(0.2)**	**(0.4)**
دول العالم الأخرى***					
الناتج المحلي الإجمالي	**7.5**	**6.2**	**5.1**	**4.7**	**4.4**
الطلب على النفط	**4.9**	**3.2**	**3.1**	**3.3**	**2.7**
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الإجمالي	**5.4**	**4.1**	**3.4**	**3.3**	**3.3**
الطلب على النفط	**2.9**	**0.9**	**0.9**	**1.5**	**1.1**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

* بيانات تقديرية

** تتضمن الدول الآسيوية حديثة التصنيع وهي هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايون فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي.

*** تتضمن دول العالم الأخرى، الأسواق الناشئة و الاقتصاديات النامية فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي.

ملاحظة: الأرقام بين القوسين تعني سالبة.

شهد عام 2014 استمرار تعافي الاقتصاد العالمي وإن كان بشكل متواضع، فعلى مستوى المجموعات الدولية المختلفة ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية التي تستحوذ على نحو 50.2% من الاستهلاك العالمي للبترول من 1.4% عام 2013 إلى 1.8% عام 2014[1].

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير الأمين العام السنوي)، مرجع سبق ذكره.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) الذي يمثل الطلب العالمي الإجمالي على البترول و التغير السنوي أن إجمالي الطلب العالمي لسنة 2014 كان 91.2 مليون ب/ي مقارنة ب سنة 2013 أين كان 90.2 مليون ب/ي.

جدول رقم (2-2):الطلب العالمي على البترول الإجمالي و التغير السنوي

2010-2014 – (مليون برميل/ يوم)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014*
إجمالي الطلب العالمي	87.3	88.1	88.9	90.2	91.2
التغير في الطلب(م ب/ي)	2.5	0.8	0.8	1.3	1.0
نسبة التغير(%)	2.9	0.9	0.9	1.5	1.1

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

* بيانات تقديرية

أما الجدول (2-3) فيبين الطلب على البترول وفق المجموعة الدولية، حيث أن الدول الصناعية كان حجم الطلب العالمي للبترول لها سنة 2013 حوالي 45.9 مليون ب/ي أما في سنة 2014 فقد انخفض الطلب على البترول إلى 45.7 مليون ب/ي، بينما دول العالم الأخرى والّتي تظم الدول النامية و الدول المتحولة بلغ حجم الطلب العالمي لها حوالي 44.3 مليون ب/ي سنة 2013 ليرتفع إلى 45.5 مليون ب/ي سنة 2014[1].

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير الأمين العام السنوي)، مرجع سبق ذكره، ص37.

الجدول رقم (2-3):الطلب العالمي للبترول وفق المجموعات الدولية 2010-2014

مليون ب/ي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014*
الدول الصناعية	**47.0**	**46.5**	**46.0**	**45.9**	**45.7**
التغير في الطلب(م ب/ي)**	**40.3**	**41.6**	**42.9**	**44.3**	**45.5**
نسبة التغير(%)	**87.3**	**88.1**	**88.9**	**90.2**	**91.2**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

*بيانات تقديرية

** تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة

وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على البترول خلال شهر ديسمبر 2014 إلى ارتفاعه بمقدار 0.3 مليون ب/ي أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الشهر السابق، لتصل إلى 94.3 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بحوالي 1.3 مليون ب/ي مقارنة بشهر المناظر من العام السابق.

كما ارتفع طلب مجموعة الدول الصناعية خلال شهر ديسمبر 2014 بمقدار 0.1 مليون ب/ي أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الشهر السابق، لتصل إلى 47.5 مليون ب/ي مرتفعاً بحوالي 0.7 ملين ب/ي مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي[1].

المطلب الثاني: تحليل تطور العرض العالمي للبترول

شهدت الفترة الممتدة من1990إلى 2014 تطورا في العرض العالمي للبترول باعتباره مهم للاقتصاديات الدول خاصة بلدان العربية ولإيضاح هذا التطور نورد الجدول رقم(2-4) :

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير الأمين العام السنوي)، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (2–4)إنتاج البترول الخام للدول العربية خلال الفترة من (1995–2000). الوحدة: ألف برميل يومياً.

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإمارات	2160	2161	2161	2244	2049	2233
البحرين	164	157	163	183	176	181
تونس	89	87	82	81	79	76
الجزائر	752	806	846	827	857	891
السعودية	8023	8102	8012	8280	7564	8108
سورية	591	582	563	553	542	510
العراق	737	740	1384	2181	2720	2889
قطر	390	393	405	618	609	640
الكويت	2007	2006	2007	2052	1873	2007
ليبيا	1399	1394	1396	1449	1287	1345
مصر	840	809	827	809	771	767
مجموع الأوبك	17134	17237	17845	19277	18526	19646

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2001 لمنضمة الأقطار العربية.

نلاحظ من خلال هذا الجدول التطور في إنتاج النفط من سنة إلى أخرى ففي سنة 1995 كانت السعودية تسيطر على 46.82% من الإنتاج بالنسبة لدول الأوبك، ثم تليها الإمارات بنسبة 12.66% ثم الكويت ب11.71% ثم ليبيا ب8.16% ثم مصر ب4.90% ثم الجزائر ب4.38%.

أما في سنة 2000 بقيت السعودية في الصدارة ب41.27% ثم تليها العراق بنسبة 14.70%، ثم الإمارات ب11.36% ثم الكويت ب10.21% ثم ليبيا ب6.84% ثم الجزائر ب4.53%[1].

– خلال الفترة من 2000–2003:

شهدت الفترة من 2000–2003تطوراً ملحوظاً في إنتاج البترول العالمي وهذا ما يوضحه الجدول رقم(4–5):

جدول(4–5): إنتاج البترول في الدول العربية للفترة من(2000–2003). الوحدة: ألف برميل يوميا.

	2000	2001	2002	2003
الإمارات	2280	2231	1900	2226
البحرين	181	182	186	190
تونس	74	70	72	66
الجزائر	796	482	850	1050
السعودية	8090	7890	7093	8400
سورية	547	522	508	508
العراق	2608	2586	2227	1275
قطر	684	632	568	635
الكويت	1984	1974	1746	2120
ليبيا	1347	1324	1316	1400
مصر	768	760	751	750
مجموع الأوبك	19324	18968	17218	18639

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2004 لمنظمة الأقطار العربية.

[1] منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(التقرير الإحصائي السنوي)،جامعة الدول العربية، 2001، تاريخ التحميل: 2016/03/07 http://www.oapecorg.org.

من هذا الجدول نلاحظ أن السعودية احتلت الصدارة من حيث إنتاج البترول بنسبة 45.06% ثم تليها الإمارات ب11.49% ثم الكويت ب11.37%، ثم ليبيا ب 7.51% ثم العراق ب6.84% ثم الجزائر ب5.36%[1].

– خلال الفترة من 2004–2014:

تميزت هذه الفترة بالتطور المستمر في إنتاج البترول ولإيضاح هذا نورد الجدول رقم(2–6):

جدول(2–6): إنتاج البترول لعينة مختارة من الدول للفترة (2004–2014). الوحدة:ألف برميل يوميا.

السنة	أمريكا	كندا	روسيا	السعودية	الإمارات	إيران	العراق	الصين	الجزائر	الأوبك	إجمالي الانتاج.ع
2004	7250	3080	9335	10458	2836	4201	2030	3486	1921	34040	80938
2005	6897	3041	9598	10931	2922	4184	1833	3642	1990	35170	81963
2006	6827	3208	9818	10671	3099	4260	1999	3711	1979	35498	82417
2007	6860	3290	1044	10268	3001	4303	2143	3742	1992	35161	82220
2008	6784	3207	9950	10663	3001	4396	2428	3814	1969	36279	82847
2009	7260	3202	10139	9663	2723	4249	4252	3805	1775	33978	81149
2010	7556	3332	10336	10075	2895	4352	4290	4077	1689	35073	83190
2011	7861	3515	10516	11144	3325	4373	2801	4074	1642	35939	83980
2012	8904	3740	10640	11635	3406	3742	3116	4155	1537	37472	86150
2013	10069	3977	10777	11393	3648	3525	3141	4216	1485	36628	86579
2014	11644	4292	10838	11550	3712	3614	3285	4246	1525	36593	88673
الحصة: 2014	12.3	5.0	12.7	12.9	4.0	4.0	3.8	5.0	1.6	41.0	100.00

المصدر: مداخلة خليل عبد القادر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

[1] منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(التقرير الإحصائي السنوي)، جامعة الدول العربية، 2004، تاريخ التحميل 2016/03/07.
http://www.oapecorg.org.

ويلاحظ من الجدول السابق تطور إنتاج النفط من سنة للأخرى عدا سنة 2009 المتعلقة بالأزمة الاقتصادية المعروفة، وبخصوص إحصائيات 2014، يسيطر الأوبك على أكثر من 41% من الإنتاج العالمي، وتحتل السعودية مقدمة هذه الدول ب 12.9%، تليها روسيا ب12.7%، ثم أمريكا ب 12.3%،ثم الصين وكندا ب 5% لكل منهما، ثم إيران ب 4%، ثم تليها العراق ب 3.8%، وتحتل الجزائر مرتبة متوسطة عالميا في إنتاج البترول ب 1.6%[1].

كما تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الكميات المعروضة من البترول خلال شهر ديسمبر 2014 بمقدار 0.9 مليون ب/ي أي بنسبة 0.9% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 96.6 مليون ب/ي و هو مستوى مرتفع بحوالي 3.2 مليون ب/ي مقارنة بشهر المناظر من العام السابق[2].

المطلب الثالث: تحليل تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية

منذ وجد البترول وأسعاره تثير الجدال في الأواسط البترولية وغير البترولية، بسبب صعوبة إيجاد التحليل المسلم به والفوري عن أسباب الارتفاع والانخفاض.

1- خلال الفترة من 1990-2000

ظلت أسعار البترول خلال معظم فترات التسعينات تتراوح في حدود 20 دولار للبرميل قبل أن تنخفض إلى ما يقارب 10 دولار للبرميل في أواخر عام 1998 نتيجة للأزمة المالية الآسيوية، فلقد ارتفعت أسعار البترول خلا عام 1990 من 20 دولار للبرميل في شهر جانفي إلى 34.3 دولار للبرميل في شهر أكتوبر، وما لبثت أن عادت إلى مستوى 26.2 دولار للبرميل في الشهر الأخير من النفس العام و السبب الرئيسي وراء تلك القفزة الملحوظة في الأسعار هو توقف صادرات دولة الكويت في عام 1990.

وخلال عامي 1991-1992 انخفضت الأسعار بنسبة 8.8% (3.7 دولار للبرميل) مقارنة بعام 1990 لتستقر عند مستوى 18.5 دولار للبرميل ويعود ذلك لوصول إنتاج بلدان أوبك إلى أعلى مستوى منذ عقد مضى وهو 25.3 مليون برميل يوميا[3].

[1] خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، مرجع سبق ذكره.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير شهري)، التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء، جامعة الدول العربية، 2015، http://www.oapecorg.org.

[3] سعيدي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره.

وخلال عامي 1993-1994 انخفضت الأسعار بمقدار 2و3 دولار للبرميل مقارنة بمستوى عام 1992 لتصل إلى 16.3 و15.5 دولار للبرميل على التوالي، كما ارتفع متوسط أسعار البترول من 17دولار للبرميل عام 1995 إلى 20.2 دولار للبرميل في عام 1996، وما لبثت أن عاودت الانخفاض لتصل 18.8 دولار للبرميل في عام 1997 وانهارت أسعار البترول إبان الأزمة المالية الآسيوية، الّتي شهدت انخفاضا في الطلب الآسيوي على البترول ولأول مرة منذ عام 1982، لتصل إلى أدنى مستوى لها وهو أقل من 10 دولار للبرميل في ديسمبر 1998.

ولإيضاح هذا التطور الحاصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة نورد الجدول رقم(2-7):

جدول رقم (2-7): تطور أسعار البترول الخام الاسمية و الحقيقية خلال الفترة 1990-2000

الوحدة:دولار/البرميل

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
السعر الإسمي	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5	27.6
السعر الحقيقي	7.05	7.71	5.34	5.08	4.68	4.76	5.62	5.42	3.57	5.09	8.60

المصدر: محمود عبد الفوضيل، النفط و الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

منذ عام 1998 قامت بلدان الأوبك بتبني إستراتيجية تحقيق التوازن في السوق البترولية و كان الهدف الرئيسي من هذه الإستراتيجية هو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير الذي شهدته مستوياتها إبان الأزمة المالية الآسيوية، هذا ما أدى إلى تحسن الأسعار خلال عام 2000 ليصل إلى 27.6 دولار للبرميل[1].

[1] عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة و المستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة صادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد140، المجلد 38، جامعة الدول العربية، 2012، ص26.

2- خلال الفترة من 2000-2010

شهدت الفترة من جانفي2000 إلى سبتمبر 2010تطوراً ملحوظاً في مستويات أسعار البترول الخام، حيث ارتفعت من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 77.4 دولار للبرميل في شهر سبتمبر من عام 2011 أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 13.2.

ومرت أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010 بعدة مراحل أهمها[1]:

- ارتفاع الأسعار بنحو 10 دولارات للبرميل في عام 2000 مقارنة بعام 1990 لتصل إلى 27.6 دولار للبرميل بفضل النمو القوي في الطلب على البترول؛

ولإيضاح هذا التطور الحاصل في أسعار البترول الاسمية والحقيقية وضعنا الجدول رقم(2-8):

جدول رقم (2-8): تطور أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة (2000-2010) .

الوحدة: دولار/ للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السعر الاسمي	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4	61	77.4
السعر الحقيقي	27.6	22.7	23.5	26.8	33.5	46.2	54.6	60.5	81.1	52.0	65.4

المصدر: تم إعداد بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

تميز سعر البترول خلال سنة 2006 و2007 بالارتفاع المتواصل ووصوله إلى مستويات غير مسبوقة وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع الطلب العالمي على البترول مسجلا 61 دولار للبرميل و 69.1 دولار للبرميل على التوالي، لتستمر الأسعار في الارتفاع مسجلة 94.4 في سنة 2008؛

- انخفاض الأسعار قدره حوالي 25% سنة 2009 بقيمة 61دولار للبرميل بسبب الأزمات المالية العالمية ليعاود الارتفاع في سنة 2010 مسجلا قيمة قدرها 77.4 دولار للبرميل.

3- خلال الفترة من 2010-2014:

يمثل الجدول رقم(2-9) تطور أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية للفترة الممتدة من(2010-2014).

[1] سعيدي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم(2-9): أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة من (2010-2014)

الوحدة: دولار/ للبرميل

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
السعر الاسمي	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2
السعر الحقيقي	65.4	89.6	90.2	86.2	77.3

المصدر: المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

يتضح أن الانخفاض الّذي شهدته أسعار البترول الخام بقيمتها الاسمية والّذي بلغ حوالي 9.7 دولار للبرميل، حيث بلغ سنة 2013 حوالي 105.9 دولار للبرميل لينخفض إلى 96.2 دولار للبرميل وهذا الانخفاض يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية.

المقاسة بأسعار 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الّطي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث انخفض ب 8.9 دولار للبرميل أي بنسبة تزيد عن 10% ليصل متوسطها إلى حوالي 77.3 دولار للبرميل عام 2014 كما يوضحه الجدول رقم (2-9)[1].

[1] منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير الأمين العام السنوي)، مرجع سبق ذكره.

خلاصة

تلَعب السوق البترولية دور مهم في تسويقها لأهم مصادر الطاقة وهو البترول، حيث تخضع السوق لقانون العرض والطلب، كما أن للسوق البترولية خصائص تميزها عن غيرها من الأسواق وهذه الخصائص من شأنها أن تساعد في تحليل العوامل المؤثرة في أسعار البترول، فأسعار هذا الأخير تخضع لعدة عوامل محددة لها سواء كانت عوامل اقتصادية أو عوامل أخرى.

ومن أهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول هو سعر صرف الدولار فكلما ارتفع سعر صرف الدولار انخفض سعر البترول والعكس.

كما شهد العقدين الماضيين نمواً موجباً في الطلب على البترول باستثناء عام 2009الّذي سجل نمواً سالباً بلغ 1.6%متأثراً بظروف الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وبالتالي على الطلب على البترول، وهذه التغيرات المفاجئة في أسعار البترول كان لها الأثر الواضح على الاقتصاد الجزائري وخاصة ميزان المدفوعات، وهذا ما سيتّم التطرق إليه في الفصل الثالث.

فهـــــــــرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	I
إهداء	II
مستخلص	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
مقدمة	أ-و
الفصل الأول:لمحة حول أسعار البترول وتذبذباتها	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية البترول واستخراجه	03
المطلب الأول: مفهوم البترول ونشأته	03
المطلب الثاني: أهمية البترول	06
المطلب الثالث: طرق استخراج البترول ومشتقاته	09
المبحث الثاني: مدخل حول سعر البترول وتأثيره الاقتصادي	13
المطلب الأول: ماهية السعر البترولي	13
المطلب الثاني: طرق تسعير البترول	16
المطلب الثالث: علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية	19
المبحث الثالث: تراجع وانهيار أسعار البترول	22
المطلب الأول: تقلبات أسعار البترول والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه	22
المطلب الثاني: أسباب ارتفاع وتراجع أسعار البترول	24
المطلب الثالث: تحليل الآثار المترتبة على انهيار أسعار البترول	29
خلاصة	32

الفصل الثاني: محددات العرض والطلب البترولي في السوق الدولية	
تمهيد	34
المبحث الأول: ماهية السوق البترولية العالمية	35
المطلب الأول: مفهوم السوق البترولية وأنواعها	35
المطلب الثاني: مميزات السوق البترولية	37
المطلب الثالث: المتدخلون في السوق البترولية	38
المبحث الثاني: العوامل المحددة لسعر البترول في السوق الدولية	40
المطلب الأول: العوامل الاقتصادية	40
المطلب الثاني: عوامل أخرى	44
المطلب الثالث: تحديد سعر البترول وفق قانون العرض والطلب	48
المبحث الثالث: تحليل تطورات السوق العالمية خلال الفترة(1990-2014)	50
المطلب الأول: تحليل تطور الطلب العالمي للبترول	50
المطلب الثاني: تحليل تطور العرض العالمي للبترول	54
المطلب الثالث: تحليل تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية	58
خلاصة	62
الفصل الثالث: دراسة تحليلية اقتصادية لانعكاسات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري	
تمهيد	64
المبحث الأول: لمحة نظرية حول ميزان المدفوعات	65
المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات	65
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات	68
المطلب الثالث: أوضاع ميزان المدفوعات	70
المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري وتقلبات أسعار البترول	75
المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	75

المطلب الثاني: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1990-2014)	76
المطلب الثالث: اتجاهات تغيرات أسعار البترول وعلاقتها بميزان المدفوعات خلال الفترة(1990-2014)	86
خلاصة	92
خاتمة	94
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على البترول وفق المجموعة الدولية(2010-2014)	52
(2-2)	الطلب العالمي على البترول الإجمالي والتغير السنوي (2010-2014)	53
(3-2)	الطلب العالمي للبترول وفق المجموعة الدولية(2010-2014)	54
(4-2)	إنتاج البترول الخام للدول العربية خلال الفترة(1995-2000)	55
(5-2)	إنتاج البترول في الدول العربية للفترة(2000-2003)	56
(6-2)	إنتاج البترول لعينة مختارة من الدول للفترة (2004-2014).	57
(7-2)	تطور أسعار البترول الخام الاسمية و الحقيقية خلال الفترة(1990-2000)	59
(8-2)	تطور أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة (2000-2010)	60
(9-2)	أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة من (2010-2014)	61
(1-3)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(1990-1999)	77
(2-3)	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة(1990-1999)	79
(3-3)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2014).	81
(4-3)	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة(2000-2014).	84
(5-3)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول	86
(6-3)	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2014)	89

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(1990-1999)	78
(2-3)	تطو ميزان رأس المال خلال الفترة(1990-1999)	80
(3-3)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2014)	83
(4-3)	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة(2000-2014)	85
(5-3)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة(1990-1999)	87
(6-3)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة(2000-2014)	90

يعُتبر البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود الّذي كان له الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية ونادرة ومحدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فقد تكفي صدمة بترولية واحدة لتِشل اقتصاديات قائمة لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل تعدت أبعاد البترول إلى ميادين أخرى أكثر حساسية وهنا تبرز أهميته في المجالات السياسية والعسكرية.

َوللبترول دور كبير في النهوض باقتصاد كثير من الدول عبر العالم خاصة الدول النامية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، وتتشارك الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السمة، فقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة للبترولية اعتماداً كبيراً خلال مسيرتها التنموية، وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية شكل عدة اختلالات أهمها الاختلال في ميزان المدفوعات، وهذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق، كمحاولة منها لمسايرة التحولات الّتي يعيشها العالم رغم الظروف الاستثنائية الأمنية الّتي عاشتها البلاد، أين توجهت اهتمامات الدولة إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وفتح الباب أمام القطاع الخاص.

❖ إشكالية البحث:

تُعتبر معرفة آثار تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية على الاقتصاد الجزائري وخاصة ميزان المدفوعات، ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته، خاصة في ظل الظروف الحالية الّتي تعيشها الجزائر.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يتأثر ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار البترول؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع وهي كالآتي:

- ما هي مميزات وأهمية البترول؟ وما هو البعد الاقتصادي للبترول؟
- ما أثر تدهور أسعار البترول على ميزان المدفوعات؟
- ما هي طرق وأساليب تسعير البترول والعوامل المحددة له؟
- كيف يؤثر تدهور أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة على هذه الأسئلة سنعتمد على الفرضيات الآتية:

1- تؤثر العوامل الجيوسياسية على تذبذبات أسعار البترول مما يجعل الأسواق البترولية غير مستقرة؛

2- يتحدد سعر البترول نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية؛

3- استقرار ميزان المدفوعات في الجزائر مرهون باستقرار أسعار البترول العالمية.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- يندرج هذا الموضوع ضمن إطار التخصص وفي إطار العلاقات الدولية؛
- رغبة شخصية في بحث في عالم النفط المعقد؛
- باعتبار عوائد البترول الدولاب المحرك لميزان المدفوعات في الجزائر،حمّسنا لدراسة ها الموضوع وفهمه أكثر.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

– التعرف على العلاقة الّتي تربط ميزان المدفوعات الجزائري بحركة أسعار البترول؛

– إبراز الفاعلين الأساسين في السوق البترولية والتعرف على محددات أسعار البترول؛

– تشخيص أسباب تراجع أسعار البترول، وتوضيح مدى انعكاساتها على ميزان المدفوعات؛

– عرض أهم العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية؛

– التعرف على مشكلة ارتباط ميزان المدفوعات الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهيناً بالظروف الاقتصادية والسياسية الّتي تحدث في السوق البترولية؛

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعد من القضايا الأساسية الّتي شغلت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة:

– الاهتمام بهذا الموضوع جراء حركة أسعار البترول الغير مسبوقة؛

– تبني الخطط والتوجيهات الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على ميزان المدفوعات؛

– الوقوف على أسباب تقلبات أسعار البترول وأثار هذه التقلبات على ميزان المدفوعات الجزائري.

❖ **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: تتركز دراستنا على البترول وانعكاسات تغيرات أسعاره على ميزان المدفوعات الجزائري؛

الحدود الزمنية: تنحصر الحدود الزمنية لدراستنا خلال الفترة من (1990-2014).

❖ **منهج الدراسة:**

مِن أجل تحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على المنهج التاريخي في استعراض التطور التاريخي لأسعار البترول، و استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بسعر البترول وأثرها على ميزان المدفوعات وعناصره.

❖ **الدراسات السابقة:**

يعُتبر موضوع البترول وعلاقته بميزان المدفوعات، ذا أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإن التعرف على وجهات النظر المختلفة تساعد على فهم أشمل وأعمق لكثير من جوانب هذا الموضوع.

وفيما يلي عرض لعدد من البحوث المتعلقة بهذا المجال:

1. **دراسة (مشدن وهيبة،2005): جاءت تحت عنوان" أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 2004-2005. **تطرقت** الطالبة إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي بالإضافة إلى حرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي، وإلى التحديات الكبرى الّتي تواجه البترول العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد. كما **أوصت** صاحبة الدراسة أن الألفية الثالثة هي تدشين لعصر ما بعد البترول، إلا أن هذه السلعة تبقى أهم مورد استراتيجي فهو موضوع الاهتمامات الدولية والإقليمية. **ونختلف** عن هذه الدراسة كوننا اعتمدنا على سلسلة أوسع، بالإضافة لتركيزنا على حالة الجزائر فقط، ونتوافق معها في اهتمامنا بتغيرات أسعار البترول.

2. **العمري علي، دراسة التأثيرات تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر1970-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر2007-2008. **تطرق** الطالب إلى التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى نظريات النمو الاقتصادي وأيضا إلى تطور عائدات النفط وتأثيرها على النمو الاقتصاد الجزائري.

وأهم ما **توصل** إليه هو وجود علاقة غير مباشرة بين سعر النفط والناتج الداخلي الحقيقي وذلك باستعمال نمذجة قياسية، كما أوصى صاحب الدراسة بمراقبة أعمال الشركات البترولية الأجنبية من أجل المحافظة على الثروات مدة أطول، **ونختلف** عن هذه الدراسة كوننا اعتمدنا على دراسة اقتصادية تحليلية، ونتوافق معه في اهتمامنا للتطور التاريخي لأسعار البترول.

3. **زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، الاقتصاد الجزائري نموذجاً، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية**، جامعة تيارت، الجزائر 2010-2011، **تطرقت** الطالبة إلى تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات من خلال تقديم حالة الجزائر نموذج، وتوصلت الطالبة إلى أن قطاع البترول يمثل الآن أكثر قطاعات الاقتصاد تأثيراً على ميزان المدفوعات باعتباره المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة كما أكدت الحساسية الشديدة لميزان المدفوعات اتجاه أسعار البترول، كما **أوصت** صاحبة الدراسة على ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات، واختلفنا عن هذه الدراسة في المدة الزمنية للبحث، ونتوفق معها في أن قطاع البترول هو أكثر القطاعات تأثيراً على ميزان المدفوعات.

4. Teresa ter-Minamian, « the rôle of fiscal institutions in managing the oïl revenue boom », Introduction of the study IMF « the fiscal affairs department », Washington, march 5,2007.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى اتجاهات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط في ظل الطفرة النفطية الأخيرة(2000-2007) ودور المؤسسات المالية الخاصة وتأثير أسعار النفط على الميزانية العامة، **وتوصل** الباحث إلى أن ارتفاع العائدات النفطية تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، كما **أوصى** الباحث على تعزيز الإدارة النفطية والمساعدة على تحقيق أهداف السياسة المالية، واختلفنا عن هذه الدراسة كوننا درسنا تأثير أسعار البترول على ميزان المدفوعات، ونتوافق معه في دراستنا لأسعار البترول.

❖ **هيكل الدراسة:**

تتَكون الدراسة من مقدمة تناولت مشكلة وأهمية البحث وثلاث فصول وخاتمة.

نتناول في الفصل الأول لمحة حول أسعار البترول وتذبذباتها، من خلال ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لماهية البترول، بينما نعرض في المبحث الثاني التطور التاريخي لسعر البترول ونتطرق في المبحث الثالث إلى تراجع وانهيار أسعار البترول.

أما الفصل الثاني تم تخصيصه إلى دراسة محددات العرض والطلب البترولي في السوق الدولية، من خلال ثلاث مباحث، بحيث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية السوق البترولية العالمية، بينما خصص المبحث الثاني للعوامل المحددة لسعر البترول في السوق الدولية، في حين يناقش المبحث الثالث تحليل تطورات السوق العالمية خلال الفترة 1990-2014.

والفصل الثالث تم تخصيصه للدراسة التطبيقية، من خلال التحليل الاقتصادي لانعكاسات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، نعرض في المبحث الأول لمحة نظرية حول ميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى ميزان المدفوعات الجزائري وتقلبات أسعار البترول.

❖ **صعوبات الدراسة:**

- قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها؛

- التناقض و التضارب في المعلومات والإحصائيات(أرقام، نسب مئوية) مما يؤثر سلباً على الدراسة؛

- انعدام المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبة الجامعية.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى أبي وأمي

و إلى إخوتي

وإلى كل الأصدقاء والزملاء

يمينة

إهـداء

إلى منبع فخري واعتزازي والدي الكريم

إلى ملاكي الطاهر أمي الحبيبة

إلى من قاسموني حياتي بمرح ومحبة إخوتي: فيصل، أسامة، خالد، سليمة، زينب، وبهجة المنزل مهدي

إلى كل صديقاتي ورفيقاتي دربي

إلى أختي وزميلتي في هذا العمل: يمينة

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل ولو بكلمة بسيطة

إلى كل طالب علم وعاشق للمعرفة

مـــريم

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة تدهور أسعار البترول وانعكاساتها على ميزان المدفوعات دراسة اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، من خلال **ثلاثة فصول** متكاملة، حيث تناولنا في الفصل الأول لمحة حول أسعار البترول وتذبذباتها، ثم قدمنا عرض للفصل الثاني عن محددات العرض والطلب البترولي في السوق الدولية، وختمنا هذه الدراسة بدراسة اقتصادية تحليلية لانعكاسات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2014).

حيث **هدفت** هذه الدراسة إلى تشخيص أسباب تراجع أسعار البترول، وتوضيح مدى انعكاساتها على ميزان المدفوعات. واستخدمنا **المنهج التاريخي**. **والمنهج الوصفي التحليلي** في الدراسة الاقتصادية التحليلية.

وقد أظهرت **نتائج** الدراسة أن القطاع البترولي يمثل الآن أكثر قطاعات الاقتصاد تأثيراً على ميزان المدفوعات، باعتباره المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة.

الكلمات الدالة: أسعار البترول، ميزان المدفوعات، السوق الدولية، الصدمات البترولية، الميزان التجاري.

Résumé :

Notre étude concerne l'évolution (changement) du prix de pétrole et leur conséquence sur la balance de paiement.

Une étude économique de la situait de l'Algérie durant la période (1990-2014).

Notre étude est composée de **trois partie**.la première partie donne une aperçue sur le prix de pétrole et leur volatilité. Avec un exposé sur les facteurs déterminant l'offre et la demande de pétrole sur le marché mondial. On termine cette partie par une étude économique et analytique sur les conséquences des prix de bar mil sur la balance de paiement de l'Algérie durant le période (1990-2014).

L'objectif de notre étude est d'expliquer les raisons de la chute drastique de prix de baril et de mettre en évidence leur effets sur la balance de paiement, nous avons utilises une approche historique avec de donnes statistique et analytique dans l'étude économique de la situation de l'Algérie.

Les résultats de notre étude out montrés que le secteur pétrolier et la clé de la balance de paiement algérienne parce que c'est la principale source de devise.

Mots –clé : prix de pirole .balance de paiement. Balance commerciale. Le choc pétrole.

هَدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ تسعينيات القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، وبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة، إلا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة البترول عليه، بحيث يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر للضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية.

ومع ظهور البترول لم يكن تسعيره يخضع لأي معيار اقتصادي، وإنما لمصلحة الطرف المحتكر في السوق البترولية ووفق قانون العرض والطلب واللذان تؤثر عليهما عوامل أخرى، مع تداخل وتشابك بين هذه العوامل. وكانت للتغيرات الّتي حدثت للأسعار العالمية للبترول خلال الفترة الأخيرة أثرها الواضح على العجز والفائض التجاري في ميزان المدفوعات الجزائري، فقد اتضح أن هناك علاقة طردية بينهما.

حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية الّتي تدور حول درجة التأثير الّتي يمكن أن تحدثها التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري.

أولا– اختبار الفرضيات:

من خلال الفرضيات الّتي طرحت في المقدمة نستخلص ما يلي:

– بالنسبة للفرضية الأولى والّتي مفادها **"تؤثر العوامل الجيوسياسية على تذبذبات أسعار البترول مما يجعل الأسواق البترولية غير مستقرة "** ؛ أثبتت لنا الدراسة الّتي قمنا بها صحة هذه الفرضية، فالسوق البترولية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية، مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والجزائر بصفة خاصة؛

– بالنسبة للفرضية الثانية الّتي مفادها أن **"سعر البترول يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية"**فقد تمّ تأكيدها بصفة جزئية فسعر البترول حقيقةً يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب العالميين.إلا أنه هناك تأثراً للسوق البترولية بالسياسات الّتي تبنتها الدول

الصناعية خاصة ما يتعلق بتشكيل المنتوج الإستراتيجي، وكذلك ظهور الدور الكبير للمضاربين خاصة في السنوات الأخيرة، وبالتالي فالفرضية غير صحيحة.

- بالنسبة للفرضية الثالثة حول " **استقرار ميزان المدفوعات في الجزائر مرهون باستقرار أسعار البترول العالمية**". حيث أثبت تأثير التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات، وأن هذا التأثير لا يقتصر فقط على الأثر المباشر لهذه الأسعار على الميزان التجاري، بل تعدى ذلك إلى حدوث آثار أخرى غير مباشرة على البنود الأخرى لميزان المدفوعات مثل حساب رأس المال.

ثانياً– النتائج:

من خلال البحث والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم منذ اكتشافه سنة 1857 إلى غاية يومنا هذا، وعدم قدرة بدائله على منافسته؛

2- يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية الّتي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، وذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبراً عنه بالعلاقة الطردية بينهما؛

3- إنّ سعر البترول له تأثير عميق في مجرى الحوادث السياسية والاقتصادية عربياً ودولياً، ويعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

4- التوازنات الداخلية والخارجية مرتبطة بأسعار البترول عندما تتحسن الأسعار، يتحقق التوازن الداخلي والخارجي، والعكس عند تدهور الأسعار؛

5- إنّ قطاع البترول يمثل الآن أكثر قطاعات الاقتصاد تأثيراً على ميزان المدفوعات، باعتباره المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة؛

6- إنّ ميزان المدفوعات يؤكد الحساسية الشديدة اتجاه أسعار البترول، مما استوجب ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات.

ثالثاً–الاقتراحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من المقترحات الّتي نراها مناسبة:

– تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بعد إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة؛

– تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح؛

– التحول إلى التعامل بالأورو في الاحتياطات من العملة الصعبة، حتى يمكن تفادي الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الدولار الّذي يعتبر عملة تسعير البترول؛

– دعم القطاع الزراعي والصناعي، وتنظيم الاستيراد الّذي تنامى في السنوات الأخيرة، وأصبح يمثل خطراً حقيقياً على الدولة؛

– تقليل الاعتماد عل صادرات البترول في ميزان المدفوعات.

رابعاً–آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة انعكاسات سعر البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر، وهذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد والتشعب، ونظراً لاتساع الموضوع وقبل طي هذه الدراسة نود أن نضع بعض المواضيع الّتي فد تكون كأساس للبحوث اللاحقة.

– انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر؛

_ إنتاج الغاز الصخري ومستقبله في الجزائر؛

_ مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر.

شكر وعرفان

نحمد الله عزوجل حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه

كما يليق بجلال وجهه الكريم ونشكره على ما أمدنا من النعم

وعلى توفيقه لنا في إتمام هذا العمل

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير

إلى الأستاذ المشرف:خليل عبد القادر

الذي لم يبخل علينا طيلة إنجاز هذا البحث بإرشاداته

وتوجيهاته وأفكاره النيرة وآراءه السديدة

وإلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل

أولاً: المراجع باللغة العربية

I-الكتب

1. أحمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2000.

2.بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

3.بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، الطبعة الأولى، 2006.

4.حاتم الرفاعي، البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، دار النهضة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2009.

5.حسن خلف فليح، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

6. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر

7.سعد إمام، البترول دولار و الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014.

8.سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها عل ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

9.صبحي قريصة، مدحت مُحَمَّد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.

10.طالب عوض، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2013.

11.عادل أحمد حشيش ومجدي مُحَمَّد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

12.عبد السلام عوض الله صفوت، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

13.فليب مارتي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، 2009.

14.مُحَمَّد زكري الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان

15.مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

16.محمود عبد الرزاق، التمويل الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

17.محمود يونس، اقتصاديات دولية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007.

18.موسى سعيد، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

19.نوري موسى شقيري، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

II- الأطروحات والمذكرات

20.نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول: الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.

21.عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012-2013.

22.بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.

23.جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات –دراسة حالة الجزائر-(1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

24.خالد أحميمة، أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2006)، مذكرة ماجستير غير منشورة، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

25.داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على الساسة المالية في الجزائر(2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

26.دليلة ضالع، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006-2007.

27.عبد الله جامع، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2010)على الاقتصاديات النفطية-دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

28.علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970-2006) مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

29.قويدر قوشاح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيب بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008-2009.

30.موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

31.نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986-2008)،مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة حسيب بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008-2009.

32.هوارية زيتوني، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري نموذجاً، مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2010-2011.

33.وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات:دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

34.وهيبة مشدان، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي(1973-2003)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

35.السعيد رويحح، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

36.العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار خلال الفترة 2009-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

37.علي دبية، تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط(2001-2011)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

38.الويزة قطاف، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000- 2003)، مذكرة ماستر غير منشورة، البويرة، الجزائر، 2013-2014.

III- المجلات

39.إتحاد مصارف الكويت،مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135،السلسلة 15، الكويت، فيفري 2015.

40.أمال رحمان، النفط و التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 04، .2008

41.توفيق عباس عبدون، أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية،مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 04، المجلد 05، 2007.

42.جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد11، الجزائر، 2012.

43.الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، النفط و التعاون العربي، العدد 139، المجلد السابع و الثلاثون ، 2011.

44.عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة و المستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة صادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد140، المجلد 38، جامعة الدول العربية،2012.

IV- الملتقيات والمداخلات

45.إيمان العيداني، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط "الأسباب وطرق العلاج"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

46.حمزة رملي، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

47.حمزة طيبي، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام2014. ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

48.حيولة إيمان، انهيار أسعار النفط العالمية "الأسباب و التحديات"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 28-2015/10/29.

49.خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

50.سارة مولاي، العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

51.سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، ملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر و الحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 28-2015/10/29.

52.عبد الهادي مداح، أثر انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة عامة وعلى قانون المالية لسنتي 2015و2016، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات الدول المصدرة "المخاطر والحلول "، يومي 28-2015/10/29 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

53.عثمان عثمانية، آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم:دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

54.علام عثمان، آثار الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي، يومين دراسيين حول:نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في ضل تراجع أسعار النفط، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 4-2015/5/5.

55.عماد غزازي، تراجع وانهيار أسعار النفط، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول" جامعة المدية، الجزائر، 28-2015/10/29.

56.عماد معوشي، أسباب انهيار أسعار النفط وتداعيات على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، يومي 28-2015/10/29، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية،الجزائر.

57.كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر و الحلول "، جامعة المدية، الجزائر.

58.مصطفى بودرمة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: تحت عنوان التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

V- التقارير

59.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(التقرير الإحصائي السنوي)، جامعة الدول العربية، 2004.

60.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(التقرير الإحصائي السنوي)،جامعة الدول العربية، 2001.

61.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير الأمين العام السنوي)، تطورات السوق العالمية وانعكاساتها على الأقطار الأعضاء، جامعة الدول العربية، 2014.

62.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(تقرير شهري)، التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء، جامعة الدول العربية، 2015.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

63. Philipe copinshi, impact de la baisse du prix pétrole sur les pays d'afrique équatoriale, Etupe drospective et stratugique, nombre 23, France, 2015

64. Havard devold, Oïl and gaz prouduction hand book, an introduction to oil and gaz production transport, ABBA oïl and GAZ, oslo, 2006.

خاتمة

الفصل الأول

الفصل الثالث

الفصل الثاني

فهرس المحتويات

مقدمة

قائمة المراجع